

لجنة التحكيم | الرائد عالميًا
والحلول البديلة | في مجال
للمنازعات | تسوية المنازعات

الإدارة الفعالة للتحكيم

دليل المستشار الخاص
وممثلي الأطراف الآخرين

غرفة التجارة الدولية

33-43 avenue du Président Wilson
75116 Paris, France
www.iccwbo.org

صدرت الآراء والاقتراحات الواردة في هذا الدليل من لجنة غرفة التجارة الدولية للتحكيم والحلول البديلة للمنازعات والمشاورات التي أُجريت على نطاق واسع خلال صياغة هذا الدليل، ولا يجب اعتبارها أنها تمثل آراء وتوصيات المحكمة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية أو المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية، ولا تكون ملزمة على أي جهة.

حقوق النشر محفوظة © لغرفة التجارة الدولية 2017

جميع الحقوق محفوظة.

تملك غرفة التجارة الدولية جميع حقوق النشر ويحافظ حقوق الملكية الفكرية في هذا العمل الجماعي. لا يمكن إعادة إنتاج أو توزيع أو نقل أو ترجمة أو تكيف أي جزء من هذا العمل بأي شكل أو بأي وسيلة دون الحصول على ترخيص كتابي من غرفة التجارة الدولية. يمكن الحصول على ترخيص من غرفة التجارة الدولية عن طريق الاتصال على البريد الإلكتروني: copyright.drs@iccwbo.org.

تعتبر ICC، شعار ICC، International Chamber of Commerce، ICC (بما في ذلك النسخ الإسبانية والفرنسية والبرتغالية والصينية)، International Court of Arbitration، World Business Organization، ICC International Court of Arbitration (بما في ذلك النسخ الإسبانية والفرنسية والألمانية والعربية والبرتغالية) كلها علامات تابعة لغرفة التجارة الدولية وهي علامات مسجلة في عدة بلدان.

طبع بفرنسا في يناير 2017 من طرف مطبعة بور رويال، رتراباس (78)

Dépôt légal janvier 2017

الإدارة الفعالة للتحكيم

دليل المستشار الخاص

وممثلي الأطراف الآخرين

يهدف هذا الدليل إلى تزويد المستشار الخاص وممثلي الأطراف الآخرين، مثل المديرين والمسؤولين الحكوميين، بأداة عملية لاتخاذ القرارات في كيفية تسيير التحكيم بطريقة فعالة من حيث الوقت والتكلفة؛ وذلك بالنظر إلى مستوى تعقيد المنازعة وقيمتها. كما يمكن لهذا الدليل مساعدة المستشار الخارجي في العمل مع ممثلي الأطراف في هذا الشأن.

ولكي يعكس الدليل الجهود المستمرة لغرفة التجارة الدولية لتوفير وسائل ضمان سير إجراءات التحكيم بشكل فعال لمستخدمي التحكيم، فإنه يركّز على الأمور المتعلقة بالوقت والتكلفة في إدارة التحكيم. ورغم أن الاعتبارات الاستراتيجية ذات أهمية كبيرة في أي تحكيم، كما ولها تأثيراً كبيراً على إدارته، إلا أنها تميل لتكون حالة محددة وخارج نطاق هذا الدليل.

ورغم أن إعداد هذا الدليل قد تمّ في إطار مراعاة قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية، إلا أنه يمكن استخدام معظم محتوياته بالإضافة إلى الديناميكية الناشئة منه في أي تحكيم. وكذلك يمكن أن يفيد هذا الدليل في الدعاوى الصغيرة والكبيرة.

03	مقدمة
09	اعتبارات التسوية
13	جلسة إدارة الدعوى
15	جدول المحاور
17	صحيفة الموضوع (1): طلب التحكيم
21	صحيفة الموضوع (2): الرد والمطالبات المقابلة
25	صحيفة الموضوع (3): دعوى التحكيم متعددة الأطراف
27	صحيفة الموضوع (4): الفصل المسبق في المسائل
31	صحيفة الموضوع (5): جولات المذكرات المكتوبة
33	صحيفة الموضوع (6): تقديم المستندات
39	صحيفة الموضوع (7): الحاجة إلى شهود الواقع
43	صحيفة الموضوع (8): إفادات شهود الواقع صحيفة الموضوع (9):
47	الشهود الخبراء (مسائل ما قبل جلسة المرافعة) صحيفة الموضوع (10): جلسة الاستماع للمرافعة
53	في موضوع المنازعة (بما في ذلك مسائل الشهود) صحيفة الموضوع (11): المذكرات الختامية
61	(ما بعد جلسات المرافعة)

مقدمة

التحكيم هو آلية تسوية المنازعات التي توفر للمستخدمين في جميع أنحاء العالم محكمة حيادية، ونظاماً موحداً للتنفيذ والمرونة الإجرائية التي تتيح للأطراف تحديد الإجراءات التي تناسب احتياجاتهم في كل دعوى. وعن طريق الالتزام المشترك بالإدارة الفعالة من قبل الأطراف، وكذلك المستشار الخارجي وهيئات التحكيم، يمكن تسوية المنازعات بطريقة اقتصادية وكفوءة. وبدون هذا الالتزام، يمكن أن يكون العكس صحيحاً: يمكن أن تؤدي المرونة الشديدة للتحكيم إلى زيادة الوقت والتكلفة.

وبما أن التحكيم أصبح أكثر تعقيداً، فضلاً عن ازدياد التدقيق في آليات تسوية المنازعات، فقد عبر المستخدمون عن قلقهم من أن التحكيم يستغرق في كثير من الأحيان وقتاً طويلاً ويكون مكلفاً للغاية. وتساءل أحد المستخدمين لماذا يمكن بناء جسر في سنة واحدة أو سنتين، فيما يستغرق التحكيم لتحديد المسؤولية عن التأخير والعيوب ثلاث أو أربع سنوات. وفي ضوء مخاوف المستخدمين، قررت غرفة التجارة الدولية المباشرة بمعالجة مسألة كفاءة التحكيم زمنياً واقتصادياً من حيث الكلفة.

وكانت أولى الخطوات عام 2007، حيث نشرت لجنة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية (كما كانت تُسمى آنذاك) تقريرها الخاص بالتحكم في الوقت والتكاليف في التحكيم. وكانت الأبحاث السابقة التي تغطي مجموعة كبيرة من دعاوى غرفة التجارة الدولية قد أظهرت - وسطياً - أن:

- 82% من تكاليف التحكيم كانت تكاليف متعلقة بالأطراف بما في ذلك أتعاب ونفقات المحامين، والنفقات المتعلقة بأدلة الخبراء والشهود، والتكاليف الأخرى التي يتحملها الأطراف في التحكيم.
- 16% من التكاليف كانت تغطي رسوم ونفقات المحكمين.
- 2% من التكاليف كانت تغطي النفقات الإدارية الخاصة بغرفة التجارة الدولية.

وكان طبيعياً أن تقلل التكاليف يجب أن يركز بشكل خاص على تقليص التكاليف المتعلقة بتقديم الأطراف للدعاوى الخاصة بهم. ويضع التقرير سلسلة من التدابير الملموسة المقترحة لكل مرحلة من مراحل التحكيم والتي يمكن استخدامها لتقليل الوقت والتكلفة.

وبعد ذلك، في عام 2009، بدأت لجنة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية تعديل قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية. وأصبحت «القواعد» المعدلة سارية في 1 يناير 2012. وكان أحد المبادئ التوجيهية للتعديل تحسين فعالية الوقت والتكلفة للتحكيم. ومن بين الأحكام الموجهة لهذه الغاية اشتراط جلسة إدارة الدعوى المسبقة، والتي يمكن للأطراف وهيئة التحكيم من خلالها وضع إجراء فعال من حيث الوقت والتكلفة للتحكيم. ويمكن استخدام الاقتراحات الواردة في تقرير عام 2007، والتي تم إدراج الكثير منها في ملحق «القواعد»، لهذا الغرض.

ويمثل الدليل الحالي استمراراً لهذا الجهد، ويهدف إلى مساعدة ممثلي الأطراف لتنفيذ أحكام جديدة واتخاذ قرارات مناسبة لإدارة الدعوى بشكل فعال. كما سيقدم الدليل المساعدة إلى المستشار الخارجي في العمل مع ممثلي الأطراف لضمان التخطيط الجيد للإجراءات وإدارتها بشكل مناسب.

وكما ذكر أعلاه، تسمح قواعد التحكيم بالمرونة ولا تحدد بدقة كيفية إجراء التحكيم. وعلى سبيل المثال، لا تتضمن قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية ما ينص على تحديد عدد جولات المذكرات، أو تقديم المستندات، أو استجواب الشهود، أو المرافعات الشفهية، أو مذكرة ما بعد الاستماع، أو التفريع. إن الطبيعة المفتوحة للقواعد تُمكن الأطراف وهيئة التحكيم من تصميم إجراء فعال يناسب احتياجات وخصوصيات كل دعوى. ولكن، عند دراسة هذه المسألة، خلصت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن الأطراف وهيئات التحكيم في كثير من الأحيان لا يقومون بتصميم الإجراء في مرحلة مبكرة، بل يطبقون حلولاً نمطية، أو أنهم ببساطة يقررون الأمور الإجرائية تدريجياً مع سير الدعوى. ووجد أن ذلك يزيد من الوقت والتكلفة في العديد من دعاوى التحكيم. وبموجب أحكام إدارة الدعوى الجديدة المنصوص عليها في المواد من الثانية والعشرين إلى الرابعة والعشرين - في «القواعد»، التي وُضعت خصيصاً لمعالجة هذه المشكلة، أصبحت عملية تصميم الإجراءات الآن شرطاً رسمياً.

إن تصميم الإجراءات بحيث يكون التحكيم أسرع وأرخص ليس مسألة صعبة التحقيق بحد ذاتها. ويمكن أن يتفق الأطراف على الإجراءات الأرخص والأسرع، وعند عدم اتفاقهم، يكون لهيئة التحكيم السلطة لتحديد هذه الإجراءات بعد التشاور مع الأطراف. ويتم ذلك عادةً في جلسة إدارة الدعوى الأولى. ويتمثل التحدي الأكبر في تحديد المستوى المناسب من العمليات والموارد ليتناسب مع قيمة الدعوى وتعقيدها. فمن الأرخص والأسرع أن تكون هناك جولة واحدة من جولات تقديم المذكرات بدلاً من ثلاثة، أو عقد الجلسات في ثلاثة أيام بدلاً من ثلاثة أسابيع، ولكن يجب التنازل عن الفرصة الممتدة للاستماع. كما أن تقديم الشهود عن طريق الفيديو أقل في التكلفة وأقل عبئاً، ولكن ربما يكون أقل إقناعاً أيضاً. ويهدف جميع الأطراف لتقديم الدعاوى الخاصة بهم بطريقة تكون أكثر إقناعاً لهيئة التحكيم لتحكم في صالحها. وسيختلف الوقت والتكلفة المرغوب في تقليلهما وفقاً لأهمية المنازعة وتعقيدها وقيمتها. ويجب اتخاذ قرارات التكلفة/ المخاطرة/ الفائدة، لكل مرحلة من مراحل التحكيم.

ويمكن اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بالوقت والتكلفة عندما يكون لدى ممثلي الأطراف علاقة تعاونية مع المستشار الخارجي، وعندما يشاركون بفاعلية في اتخاذ هذه القرارات. ويعلم كل طرف بشكل جيد الاجراءات الداخلية الخاصة به، وقيمة المعاملات الضمنية، وما هو المعرض للخطر في النهاية. فهذه تمثل دعوى الأطراف، ومخاطر الأطراف، وأموال الأطراف، ولذلك فهم أفضل من يقرر مستوى خطر المقبول والقرارات الاستراتيجية التي يجب اتخاذها. ويمكن أن يقدم المستشار الخارجي المساعدة في الوصول لهذه القرارات على أساس التقييم الواعي للمزايا والعيوب المتعلقة بالبدائل المتوفرة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي هيئات التحكيم دوراً هاماً من خلال تقديم خبراتها لإعداد إجراءات فعالة من حيث التكلفة وتشجيع جميع الأطراف للمساعدة في إجراء التحكيم بشكل سريع وفعال وبتكلفة معقولة، وفقاً لما ينص عليه البند (1) من المادة الثانية والعشرين من «القواعد».

اعتبارات إدارة الدعاوى

كقاعدة عامة، يجب أن يراعي الأطراف ما يلي عند إدارة التحكيم:

التقييم المسبق للدعوى. يمكن توفير الكثير من الوقت والتكلفة بعدم التقاضي إن كانت فرص النجاح قليلة، أو عندما لا يستحق ذلك التكلفة أو الوقت أو إلهاء الموظفين. ويجب تحليل ذلك قبل بدء التحكيم، ولكن، يجب أن يستمر تقييم الدعوى خلال عملية التحكيم.

المحافظة على جداول زمنية واقعية. إن إعداد جدول زمني واقعي لكامل عملية التحكيم والالتزام بهذا الجدول، ما لم توجد أسباب هامة لعدم القيام بذلك، يُعد أمراً جوهرياً لضمان إجراءات منظمة يمكن التنبؤ بها. وسوف يتمكن الأطراف من التنبؤ بموعد الحكم ووضع الخطط المالية المناسبة بشكل أكثر دقة. وستؤدي هيئة التحكيم دوراً هاماً في إعداد جدول زمني واقعي والمحافظة عليه.

وضع إجراءات مصممة خصيصاً وفعالة من حيث التكلفة. باستخدام هذا الدليل، يمكن لممثلي الأطراف مع المستشار الخارجي تحديد الإجراءات المثلى من منظور الأطراف. ويكون السؤال بعد ذلك هو كيفية تنفيذ هذه الإجراءات. أولاً، يمكن لأحد الأطراف التشاور مع الطرف الآخر بهدف التوصل لاتفاق بخصوص الإجراءات المطبقة. ويجب تنفيذ أي اتفاق وفقاً للمادة التاسعة عشر من «القواعد». وفي حالة عدم اتفاق الطرفين على هذه الإجراءات، يجوز لكل طرف عرض موقفه على هيئة التحكيم قبل أو خلال جلسة إدارة الدعوى. وستصدر الهيئة قرارها بعد سماع الطرفين.

الوعي بإجراءات التسوية. يمكن تنفيذ إجراءات التسوية مثل الوساطة، والتقييم الحيادي، ومناقشات التسوية المباشرة في أي وقت قبل أو خلال التحكيم. وخلال سير التحكيم، يمكن أن تتغير آراء الأطراف واحتياجاتهم، مما يؤثر على الرغبة وطبيعة التسوية المحتملة. فيمكن أن تظهر وقائع جديدة، أو يصدر حكم جزئي كما يمكن أن تحدث تغييرات إدارية وتنشأ منظورات جديدة في العلاقات بين الأطراف. ويجب على الأطراف إعادة تقييم الدعاوى الخاصة بهم باستمرار لتحديد ما إذا كانت هناك - في أي وقت - فرصة لتحقيق تسوية هادفة.

هيكل الدليل

يتكون هذا الدليل من ثلاثة أجزاء رئيسية، تم تصميم كل منها للمساعدة في إصدار قرارات فعالة من حيث الوقت والتكلفة للتحكيم: أولاً: مناقشة اعتبارات التسوية، ثانياً: مناقشة جلسة إدارة الدعوى، ثالثاً: سلسلة مكونة من أحد عشر صحيفة موضوع.

كل صحيفة موضوع تتعامل بشكل مستقل مع خطوة معينة في عملية التحكيم حيث يجب اتخاذ قرارات التكلفة/المخاطر/ الفوائد. ولا تستهدف صحائف الموضوع تغطية جميع جوانب التحكيم، بل تم تصميمها لتقديم منهجية لاتخاذ القرار. كما يمكن أيضاً أن تكون أداة للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة في كل موضوع. وتم تغطية الموضوعات التالية:

- «طلب التحكيم»
- الرد والمطالبات المقابلة
- التحكيم متعدد الأطراف
- الفصل المُسبق في المسائل
- جولات المذكرات المكتوبة
- تقديم المستندات
- ضرورة شهود الواقع
- بيانات شهود الواقع
- الشهود الخبراء
- جلسات المرافعة بشأن موضوع المنازعة
- مذكرات ما بعد جلسات الاستماع

تم تصميم كل صحيفة موضوع لتكون بمثابة ملخص تنفيذي، وهي تتبع صيغة موحدة تتكون من سلسلة من الأقسام المنفصلة. ويعرض القسم الأول الموضوع ويحدد المسألة (المسائل)، ويحدد القسم الثاني الخيارات المتوفرة للأطراف عن هذا الموضوع، ويناقش القسم الثالث مزايا وعيوب الخيارات المختلفة، ويحلل القسم الرابع الاختيارات المختلفة من منظور التكلفة/الخطر/ الفائدة، ويسرد الجزء الخامس الأسئلة المفيدة التي ستساعد في التركيز على القرارات الرئيسية التي يجب اتخاذها. ويمكن أن تكون قائمة الأسئلة، على سبيل المثال، أساساً للمناقشة بين ممثلي

الأطراف والمستشار الخارجي بخصوص الاختيارات التي يجب أن تتم لهذه المرحلة الخاصة من التحكيم. وحيثما كان ذلك مفيداً، يوجد قسم أخير يتضمن خيارات عامة أخرى للنظر فيها.

وصحائف الموضوع ليست إلزامية ولا تقدم أي إجابات قاطعة بل تتضمن الاقتراحات التي يمكن استخدامها لتحفيز النقاش واتخاذ القرار. وتأمل اللجنة أن تساعد صحائف الموضوع هذه في اتخاذ قرارات/ التكلفة/ الخطر/ الفائدة التي يجب اتخاذها لسير التحكيم بشكل سريع وفعال من حيث التكلفة بالنظر إلى مدى تعقيد المنازعة وقيمتها.

اعتبارات التسوية

يمكن أن يوفر التوصل إلى تسوية المنازعة عن طريق التفاوض الكثير من الوقت والتكلفة، وسيُنصح الأطراف بالتركيز على توفر فرص التسوية قبل وأثناء التحكيم. وتوضح أساليب إدارة الدعاوى الواردة في البند (ح) أنه يجوز لهيئة التحكيم إعلام الأطراف أن لهم الحرية في تسوية المنازعات أو جزء منها في أي وقت وأنه يجوز لها، بالاتفاق مع الأطراف، اتخاذ إجراءات لتسهيل التسوية وفقاً لاعتبارات الإنفاذ بموجب القانون المعمول به.

التسوية أم عدم التسوية

سؤال مُعقد للغاية يختلف من دعوى لأخرى. ويجب الموازنة بين فرص النجاح في التحكيم مقابل مجموعة من العوامل بما في ذلك التكاليف والأعباء وصرف الانتباه الناتج عن الإجراءات والوقت المطلوب للحصول على نتيجة. وقد يتأثر الاختيار بعدة عوامل منها المسائل المبدئية أو الحاجة إلى القضاء على الشكوك المالية أو غيرها. وتشمل الاعتبارات الإضافية ما يلي:

الحفاظ على العلاقات. يمكن أن يكون لأطراف التحكيم علاقة مستمرة يرغبون في الحفاظ عليها. ويمكن أن تساعد التسوية في دعم هذه العلاقة أفضل من التقاضي حول النزاع.

صعوبات التنفيذ. إذا توقع المُدعي وجود مصاعب في تنفيذ قرار تحكيمي ضد مدعى عليه معين، يجب عليه تحليل هذه الصعوبة في تقييم قوة الدعوى الخاصة به. وعندما يكون التنفيذ غير مؤكد، يمكن أن تكون التسوية بمبلغ أقل مناسبة.

أسباب عدم التسوية. يمكن أن تتجمع العديد من العوامل ضد التسوية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرغب المُدعي في الحصول على سابقة أو توجيه من هيئة التحكيم لاستخدامه في الدعاوى المستقبلية أو يمكن أن يرى أن عرض التسوية المقدم لا يتوافق مع فرص النجاح في التحكيم. ويمكن أن يفضل المدعى عليه عدم التسوية من أجل ثني المدعى عليهم الآخرين عن طلب التسوية أو الخوف من تفسير التسوية على أنها اعتراف بالمسؤولية.

أهمية السرية. يمكن أن تكون التسوية مفضلة عن التحكيم غير السري. ولن تكون إجراءات التحكيم في غرفة التجارة الدولية سرية إلا إذا اتفق الأطراف على ذلك، أو أمرت هيئة التحكيم أو اقتضى القانون ذلك.

طرق التسوية

إذا قرر الأطراف السعي للتوصل إلى تسوية، فثمة طرق عدة متاحة لهم لبلوغ ذلك. فقد يسعون للتوصل إلى التسوية بمفردهم، وذلك بمساعدة مستشار أو وسيط طبقاً لقواعد الوساطة الخاصة بغرفة التجارة الدولية. وقد يتم اللجوء إلى قواعد الوساطة بناءً على اتفاق مبرم بين الأطراف أو طلب من جانب واحد يتقدم به أحد الأطراف ويقبله الطرف الآخر في وقت لاحق. ورغم أن قواعد الوساطة التابعة لغرفة التجارة الدولية تتعلق في الأساس بالتسوية عن طريق الوساطة، إلا أنها تسمح كذلك للأطراف باختيار أي طريقة أخرى من طرق التسوية قد تكون ملائمة أكثر للمنازعة الخاصة بهم. وتشمل طرق التسوية التي يمكن الاستفادة منها بموجب قواعد الوساطة الخاصة بغرفة التجارة الدولية ما يلي:

الوساطة. يتصرف المحايد باعتباره مُيسراً يساعد الأطراف على التوصل إلى تسوية لمنازعتهم عن طريق التفاوض. ويكون المحايد غير مُلزم بإبداء أي رأي بخصوص موضوع المنازعة.

التقييم الحيادي. يقدم المحايد رأياً أو تقييماً غير ملزم بشأن أي مسألة ضمن مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك مسائل الواقع أو الحق، أو المسائل الفنية أو تفسير العقود.

المحاكمة المصغرة. لجنة تتألف من المحايد وتنفيذي مخول من كل طرف مهمتها سماع مرافعات الأطراف، وبعد ذلك يمكن لأي من اللجنة أو المحايد التوسط لحل المنازعة أو إبداء رأي بشأن موضوعها.

الجمع بين الطرق، مثل الوساطة مع التقييم الحيادي بشأن مسألة معينة.

وقد يساعد تقريرٌ يصدره أحد الخبراء، يتم اختياره طبقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية الخاصة بإدارة إجراءات الخبراء، ليقدم استنتاجات بشأن المسألة المتنازع عليها، في تيسير التوصل إلى تسوية. ومع ذلك،

فعلى عكس التقييم الحيادي، وما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك، يتم قبول تقرير الخبير في الإجراءات القضائية أو التحكيمية في حال لم يتم التوصل إلى تسوية.

أساليب إدارة الدعوى

على كل من الأطراف والمستشار الخاص بهم أن يضعوا في اعتبارهم أنه حتى إذا تعذر التوصل إلى تسوية قبل أو عند بدء التحكيم، فمن الممكن أن يُدار التحكيم بطريقة تيسر التوصل إلى تسوية خلال جميع مراحل الإجراءات. ويسلط الملحق (4) من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية الضوء على أساليب عدة لإدارة الدعوى يمكن الاستفادة منها لبلوغ هذا الغرض:

التجزئة (التقسيم). في الحالات المناسبة، قد يعمل إصدار حكم جزئي بشأن اختصاص قضائي أو مسؤولية ما على تيسير التوصل إلى تسوية. فعلى سبيل المثال، إذا قررت هيئة التحكيم أنها ذات اختصاص، عندها سيعرف الأطراف أنه سيتم المضي قدماً في إجراءات التحكيم. وهذا يمكن أن يدفعهم إلى التفاوض بشأن التسوية. وعلى نحو مماثل، إذا ارتأت هيئة التحكيم أن طرفاً من الأطراف يتحمل المسؤولية، فقد يفضل الأطراف تسوية المسائل المتعلقة بالتعويضات بدلاً من إضاعة الوقت وتكبد مزيد من النفقات حتى ينتهي التحكيم.

التدبر المبكر للمسائل التي تحكم عملية التحكيم. في بعض الحالات تكون هناك مسائل تخص القانون أو الوقائع أو مزيج من الاثنين، مما يؤثر بالضرورة على تحديد المطالبات خلال التحكيم، ولكن يمكن تسويتها بصورة منفصلة بنفقات قليلة نسبياً. ومن الأمثلة على ذلك تحديد القانون المعمول به، وقانون التقادم، وتفسير بند تعاقدي معين، وتحديد واقعة رئيسية أو مسألة فنية أو قياس الأضرار. وقد يجد الأطراف أن من الأسهل التوصل إلى تسوية بعد حل مثل هذه المسائل من قبل الهيئة.

مشاركة هيئة التحكيم. حيثما يتفق الأطراف، وفي إطار ما يسمح به القانون المعمول به، يمكن لهيئة التحكيم المشاركة بفعالية في تسهيل التوصل إلى تسوية إما عن طريق حث الأطراف على اتباع إحدى طرق التسوية المذكورة أعلاه، أو من خلال المناقشات مع الأطراف.

الابتكار والانفتاح

غالباً ما تنتهج دعاوى التحكيم مسارها الخاص بمجرد قيام كل طرف بتحديد موقفه والتكاليف المترتبة عليه. ينبغي على كل من الأطراف والمستشار الخاص بهم أن يضعوا في اعتبارهم أنه يمكن التوصل إلى تسوية في أي وقت خلال التحكيم، وأن قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية تحث الأطراف على السعي لاستكشاف هذا الاحتمال. وعندما يتمتع الأطراف بالإرادة والإبداع في سعيهم للتوصل إلى تسوية، فغالباً ما يتوصلون إلى حلول لا تتوفر من خلال التحكيم.

جلسة إدارة الدعوى

توفر جلسة إدارة الدعوى آليةً لتحديد الطريقة التي سيتم بها التحكيم. وإذا تعذر تحديد الإجراءات بأكملها خلال جلسة إدارة الدعوى الأولى، فيجوز الفصل في المسائل المتبقية في جلسة لاحقة. ويمكن تعديل القرارات الصادرة عن جلسة إدارة الدعوى أثناء سير التحكيم بموجب اتفاق جميع الأطراف أو، إذا تعذر التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، بموجب قرار هيئة التحكيم.

يطالب البند (1) من المادة الرابعة والعشرين من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية هيئة التحكيم بعقد جلسة إدارة دعوى مبكرة للتشاور مع الأطراف بشأن سير التحكيم. وبعد ذلك، طبقاً للبند (2) من المادة الثانية والعشرين، يجوز لهيئة التحكيم إقرار التدابير الإجرائية الخاصة بالتحكيم، شريطة عدم تعارضها مع أي اتفاق مبرم بين الأطراف. يطالب البند (1) من المادة الثانية والعشرين هيئة التحكيم والأطراف ببذل قصارى جهدهم ليسير التحكيم بشكل سريع وفعال وبتكلفة معقولة، بعد النظر إلى مدى تعقيد المنازعة وقيمتها.

وتشمل المسائل التي يتعين تقريرها: عدد جولات تقديم المذكرات؛ وحدود تقديم المستندات، إن وجدت؛ والفصل المسبق في المسائل؛ وشهود الواقعة والشهود الخبراء؛ وسير الجلسة، إن وجدت. وتم إعداد صحائف الموضوع المضمنة في هذا الدليل لمساعدة الأطراف، إلى جانب المستشار الخاص بهم وهيئة التحكيم، في اتخاذ الخيارات المناسبة لسير التحكيم.

ومن الناحية العملية، فبعد استلام ملف الدعوى، يجوز لهيئة التحكيم دعوة الأطراف لتقديم المقترحات الخاصة بإدارة الدعوى. وإذا لم تفعل ذلك، يمكن أن يتفق الأطراف فيما بينهم بشأن سير الإجراءات. وفي حال توصلوا إلى اتفاق، فيجب الالتزام به، وذلك رهناً بأية مقترحات قدمتها هيئة التحكيم اتفق عليها جميع الأطراف. وفي حال لم يتوصل الأطراف لأي اتفاق، تقوم هيئة التحكيم، بعد سماع مرافعة جميع الأطراف، بإقرار التدابير الإجرائية التي تراها مناسبة للدعوى المطروحة.

ورغم أن البند (1) من المادة الثانية والعشرين يشير إلى اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة من حيث التكلفة، إلا أنه يوضح أن السرعة والتكلفة المنخفضة ليسا غايتين في حد ذاتهما؛ إذ لا بد من مراعاة مدى تعقيد المنازعة وقيمتها. والتحكيم السريع والفعال من حيث التكلفة هو التحكيم الذي يكون فيه الوقت والتكلفة المخصصان لتسوية المنازعة متناسبين مع ما تنطوي عليه المنازعة. وفي جميع الأحوال، يكون من الضروري إجراء تحليل للتكلفة والفائدة لمعرفة ما إذا كان التدبير الإجرائي مبرراً من حيث التكلفة.

وسوف تلعب أهداف جميع الأطراف دوراً حاسماً في اتخاذ مثل هذه الخيارات. وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح كيف تتحول أهداف الأطراف إلى استراتيجية إدارة دعوى:

- عندما تكون إحدى مسائل المبدأ الهامة على المحك في المنازعة، ربما يكون من الجدير بذل ما يلزم من وقت ونفقات لإجراء فحص شامل للوقائع، وليتم الإفصاح بشكل كامل عن كافة الحجج القانونية. ويكون الطرف الذي يسعى لتحقيق هذا الهدف على استعداد لتكبد النفقات الخاصة بتقديم مزيد من المستندات والدخول في جولات متعددة لتقديم مذكرات مكتوبة واستقدام عدد كبير من شهود الواقع والشهود الخبراء، وما شابه ذلك.
- عندما لا ينطوي الأمر على مسألة مبدأ مهمة أو مسألة تتعلق بالمبالغ الكبيرة على المحك في المنازعة، فقد يرغب الأطراف في أن يكون التحكيم سريعاً وغير مكلف قدر الإمكان. وهنا، قد تسعى الأطراف في المقابل للحد من تقديم المستندات وتقييد عدد الشهود، وكذلك تقصير مدة الجلسات أو التقليل من تقديم المذكرات.
- في حال رغبت الأطراف في تسوية الدعوى، للحفاظ على علاقتهم مثلاً أو للتخفيف من مخاطر الخسارة، فيمكنهم حينئذ الاستفادة من جلسة إدارة الدعوى لتقسيم الإجراءات أو للفصل المسبق في المسائل التي تتحكم بسير الدعوى، وقد يؤدي القرار الصادر خلال هذه الجلسة إلى تيسير التوصل إلى تسوية. كما يمكن للأطراف الاتفاق على اتخاذ إجراءات التسوية إما قبل أو أثناء المراحل المتبقية من التحكيم.

جدول المحاور

- صحيفة الموضوع (1): طلب التحكيم
- صحيفة الموضوع (2): الرد والمطالبات المقابلة
- صحيفة الموضوع (3): دعوى التحكيم متعددة الأطراف
- صحيفة الموضوع (4): الفصل المسبق في المسائل
- صحيفة الموضوع (5): جولات المذكرات المكتوبة
- صحيفة الموضوع (6): تقديم المستندات
- صحيفة الموضوع (7): الحاجة إلى شهود الواقع
- صحيفة الموضوع (8): إفادات شهود الواقع
- صحيفة الموضوع (9): الشهود الخبراء
(مسائل ما قبل جلسة المرافعة)
- صحيفة الموضوع (10): جلسة الاستماع للمرافعة في
موضوع المنازعة (بما في ذلك مسائل الشهود)
- صحيفة الموضوع (11): مذكرات ما بعد جلسات المرافعة

صحيفة الموضوع (1) : طلب التحكيم

مقدمة

يبدأ التحكيم الخاص بغرفة التجارة الدولية بتقديم طلب تحكيم (الطلب) إلى الأمانة العامة للمحكمة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية (المادة الرابعة من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية). وفي جميع الحالات، يجب أن يحتوى «الطلب» على المعلومات التي يتطلبها البند (3) من المادة الرابعة من «القواعد». ويهدف هذا الحكم إلى الحصول على معلومات كافية تمكن المدعى عليه من الرد على ادعاءات المدعي، على النحو الذي يقتضيه البند (1) من المادة الخامسة من «القواعد»، وكذلك لكي تضطلع المحكمة الدولية للتحكيم بمهامها بموجب «القواعد» فيما يتعلق بتشكيل هيئة التحكيم وبدء التحكيم.

المسألة: هل ينبغي أن يحتوى «الطلب» على الحد الأدنى فقط من شروط القواعد أم يتعين تقديم مذكرة دعوى أكثر تفصيلاً؟

الخيارات

أ. تقديم طلب قصير يفي بشروط القواعد دون تقديم أية محتويات أو أدلة أخرى تتجاوز ما تقتضيه «القواعد».

ب. تقديم طلب شامل يشكل مذكرة دفاع كاملة، بما في ذلك المستندات القانونية.

إن الخيارين الموضحين أعلاه يمثلان خيارين متناقضين. ورغم ذلك، يوجد أيضاً خيار آخر لتقديم طلب يتضمن محتويات وأدلة يكون في مستوى متوسط بين هذين الخيارين.

المزايا والعيوب

يمكن إعداد طلب أقصر وأقل شمولية، ولكن بصورة أكثر سرعة وفعالية من حيث التكلفة من أي مستند آخر أكثر شمولية.

وفي المقابل، قد يؤدي «الطلب» الأكثر شمولية إلى الاستغناء عن العديد من جولات تقديم «الطلبات» اللاحقة، مما يترتب عليه تسريع التحكيم. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن يؤدي تقديم المزيد من المعلومات إلى زيادة تأثير «الطلب» على المدعى عليه. كذلك، فقد تؤدي التفاصيل الإضافية إلى تمكين الأطراف وهيئة التحكيم من التركيز على المسائل الرئيسية في أسرع وقت ممكن، مما يسهل صياغة وثيقة المهمة وسير جلسة إدارة الدعوى.

تحليل التكلفة والفائدة

ينبغي على المدعي في جميع الأحوال النظر بجدية في إجراء تقييم مسبق لطبيعة الدعوى ونقاط القوة والضعف بها قبل تقديم «الطلب». وهذا من شأنه تمكينه، في المقام الأول، من تقرير ما إذا كانت الادعاءات قوية بما يكفي لرفع دعوى التحكيم أو ما إذا كان من الأفضل التوصل إلى تسوية للمنازعة. وإذا قرر المتابعة في إجراءات التحكيم، فإن التقييم المسبق للدعوى سيساعده على التأكد من خلو «الطلب» من أية أخطاء، وأن ادعاءات المدعي موضحة على النحو الصحيح، ومنصوص عليها بالطريقة الأكثر فعالية. ورغم أن هذا التقييم يتطلب بعض الوقت والنفقات، إلا أنه يؤدي عادة إلى توفير كل منهما خلال عملية التحكيم ككل.

إذا قرر المدعي المتابعة في إجراءات التحكيم، فعليه تقرير ما إذا كان سيقدم طلباً قصيراً أو طويلاً. فيما يتأثر القرار الخاص بمدى شمولية «الطلب» إلى حد كبير بظروف الدعوى والاعتبارات الاستراتيجية. ويمكن توفير بعض الوقت والتكلفة من خلال صياغة طلب قصير، رغم أن ذلك قد يكون مؤقتاً في حالة ضرورة قيام المدعي في النهاية بتكميل هذا الطلب بمعلومات تفصيلية إضافية. وفي حال كان «الطلب» والرد يمثلان على التوالي مذكرة دعوى كاملة ومذكرة دفاع كاملة، فإنه يمكن توفير الوقت والتكلفة من خلال تفادي جولة واحدة أو أكثر من جولات تقديم المذكرات الإضافية. غير أن ذلك قد لا يكون ممكناً في الدعاوى المعقدة، حيث قد تحل المذكرات المكتوبة اللاحقة محل «الطلب» والرد في نهاية المطاف.

إذا كان الغرض الأساسي من تقديم «الطلب» هو السعي إلى عقد مناقشات تسوية، فينبغي بحث ما إذا كان بلوغ ذلك سيتحقق بصورة أفضل من خلال تقديم طلب قصير أم طويل. فقد يكون من الأفضل تقديم طلب قصير إذا كان من غير المرجح أن يقوم المدعى عليه بمناقشة التسوية ما لم يتم بدء التحكيم، وسيكون من الأفضل التعامل مع الجوانب الموضوعية للدعاء خلال مناقشات التسوية. وقد يكون من الأفضل تقديم طلب طويل إذا كان الهدف هو إطلاع المدعى عليه خطأً على نقاط قوة دعوى المدعي قبل بدء مناقشات التسوية.

أسئلة مطروحة

1. ما هي النتيجة المرجوة من تقديم «الطلب» (مثلاً، تحفيز السعي نحو عقد مناقشات تسوية أو حل المنازعة عن طريق التحكيم)؟
2. هل ثمة أسباب وجيهة لعدم إجراء تقييم مسبق للدعوى؟
3. هل ثمة توفير حقيقي في التكاليف عند تقديم طلب قصير؟ هل تطغى مزايا تقديم طلب طويل لأي من الأسباب المذكورة أعلاه؟
4. هل ثمة اعتبارات استراتيجية أو قانونية أخرى قد تؤثر على توقيت تقديم «الطلب»، وبالتالي ما إذا كان ينبغي أن يكون قصيراً أو طويلاً؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

في بعض الحالات، قد تصب المسائل المتعلقة بالتوقيت في صالح «الطلب» القصير. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الضروري تقديم «الطلب» بسرعة لتفادي سقوطه بالتقادم بموجب قانون التقادم. وقد يتعين كذلك تقديم الطلب خلال 10 أيام من تاريخ استلام طلب اتخاذ التدابير المستعجلة من قبل الأمانة العامة طبقاً للمادة الأولى من «قواعد المحكم الطارئ» (الملحق (5) الخاص بالقواعد).

طبقاً للبند (3) من المادة الثالثة والعشرين من «القواعد»، بعد إعداد وثيقة المهمة، لا يجوز تقديم أي طلبات جديدة، دون الحصول على إذن من هيئة التحكيم. لذا فإنه من الأفضل بالنسبة للمدعي أن يقدم كافة طلباته قبل التوقيع على وثيقة المهمة.

ينص البند (6) من المادة الخامسة من «القواعد» على أنه يتعين على المدعي تقديم رد على أي «طلب» مقابل يقدمه المدعى عليه طبقاً للبند (5) من المادة الخامسة من «القواعد». وتقدم صحيفة الموضوع المتعلقة بالرد والطلبات المقابلة إرشاداً بخصوص هذه المسألة.

صحيفة الموضوع (2) : الرد والمطالبات المقابلة

مقدمة

يتعين على المدعى عليه تقديم رد على «طلب» التحكيم لدى الأمانة العامة (المادة الخامسة من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية). وفي جميع الحالات، يجب أن يحتوي الرد على المعلومات التي يتطلبها البند (1) من المادة الخامسة من القواعد. يجب أن يحتوي الرد على مطالبة مقابلة وفقاً للبند (5) من المادة الخامسة من القواعد. مسألة: ما المدى الضروري لتفصيل أو شمولية الرد وأي مطالبة مقابلة، بالإضافة إلى ما تتطلبه القواعد؟

الخيارات:

أ. تقديم رد قصير يفي بشروط القواعد دون أن يقدم مزيداً من المحتوى أو الأدلة التي تتعدى ما تتطلبه القواعد بشكل صارم.

ب. تقديم رد شامل يشكل مذكرة دفاع كاملة، بما في ذلك مستندات الأدلة.

إن الخيارين الموضحين أعلاه يمثلان خيارين متناقضين. ورغم ذلك، يوجد أيضاً خيار آخر لتقديم طلب يتضمن محتويات وأدلة يكون في مستوى متوسط بين هذين الخيارين.

أثناء تحديد الطول المناسب للرد، يجب على المدعى عليه أن يدرس مطابقة طول ومستوى التفاصيل التي يختارها المدعى من عدمه. وعلى وجه التحديد، يجوز للمدعي عليه الاختيار من الخيارات التالية:

(أ) تقديم رد يعكس النهج الذي يسلكه المدعى (مثل على ذلك: مستند أقصر أو أطول)

(ب) تقديم رد في شكل مختلف عن شكل «الطلب» المقدم من جانب المدعى.

ج. تقديم مطالبة مقابلة، بغض النظر عن طول الرد أو محتواه. ويخضع تقديم المطالبة المقابلة لاعتبارات مشابهة لتلك الاعتبارات الموضحة في صحيفة الموضوع في «طلب» التحكيم.

المزايا والعيوب

قد تختلف مزايا وعيوب تقديم رد قصير أو طويل استناداً إلى شكل «الطلب» المقدم من جانب المدعي. في حالة تقديم المدعي طلباً قصيراً وقيام المدعى عليه برد قصير أيضاً، فإنه يمكن البدء في التحكيم بسرعة نحو وثيقة المهمة وجلسة إدارة الموضوع، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه من غير المرجح أن يحتاج المدعى عليه إلى تمديد الوقت من أجل تقديم رد وفقاً للبند (2) من المادة الخامسة من «القواعد» وعلى الجانب الآخر، في حالة تقديم المدعي طلباً طويلاً أو أكثر تفصيلاً، عندئذ قد يلزم على المدعى عليه طلب تمديد الوقت من أجل تقديم رد تفصيلي.

يمكن إعداد رد أقصر وأقل شمولية بشكل أكثر فاعلية من حيث التكلفة وأكثر سرعة من مستند أكثر شمولية.

في حالة تقديم المدعي لطلب شامل واتخاذ المدعى عليه قراراً بتقديم رد شامل، قد يؤدي ذلك إلى الاستغناء عن العديد من جولات تقديم المذكرات اللاحقة مما يؤدي إلى تسريع التحكيم.

بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يؤدي توفير المزيد من المعلومات إلى زيادة تأثير الرد. قد تؤدي التفاصيل الإضافية أيضاً إلى زيادة قدرة الأطراف وهيئة التحكيم على التركيز على المسائل الرئيسية في أسرع وقت ممكن مما يسهل من صياغة وثيقة المهمة وسير جلسة إدارة الدعوى.

تحليل التكلفة والفائدة

وفقاً للمدى المسموح به في الوقت المتاح، يجب على المدعى عليه إجراء تقييم مسبق لطبيعة الدعوى ونقاط القوة والضعف بها قبل تقديم رد. وهذا من شأنه تمكينه، في المقام الأول، من تحديد ما إذا كان ينبغي الدفاع في الدعوى أو مواصلة التسوية من عدمه. في حالة اتخاذ المدعى عليه قراراً بالدفاع في التحكيم، وربما تأكيد المطالبات المقابلة، فإن التقييم المسبق للدعوى سيساعد على ضمان عدم وجود أخطاء في الرد وأنه تم وصف وتحديد دفاع المدعى عليه و/أو الطلبات المقابلة وتحديدها بشكل صحيح وبطريقة أكثر فعالية. ورغم أن هذا التقييم يتطلب بعض الوقت والنفقات، إلا أنه يؤدي عادة إلى توفير كل منهما خلال دعوى التحكيم ككل.

تتمثل أحد الاعتبارات الإضافية للمدعى عليه في المدة الزمنية المحدودة المتاحة بموجب «القواعد» للقيام بتقييم مسبق للدعوى وتقديم رد لها. في حالة معرفة المدعى عليه المسبقة بالمنازعة، عندئذ يمكن له إجراء تقييم مسبق للدعوى قبل الحصول على «طلب التحكيم». وعلى الجانب الآخر، إذا كان استلام «طلب التحكيم» يمثل الفرصة الحقيقية الأولى لتقييم «مطالبات» المدعى، فإن الوقت المتاح له بموجب هذه «القواعد» لهذا الغرض يكون محدوداً.

استناداً إلى الظروف المشار إليها أعلاه، يتعين على المدعى عليه تقرير تقديم رد قصير أو طويل من عدمه. ويتأثر قرار كيفية شمولية الرد بدرجة كبيرة بظروف الدعوى والاعتبارات الاستراتيجية والمدة الزمنية المحدودة المتاحة لتقديم الرد بموجب القواعد. ويمكن توفير بعض الوقت والتكلفة من خلال صياغة رد قصير رغم أن ذلك قد يكون مؤقتاً في حالة ضرورة قيام المدعى عليه في النهاية بتكميل هذا الرد بمعلومات تفصيلية إضافية.

في حالة قيام المدعى بتقديم مذكرة كاملة بالدعوى في طلبه وفي حالة إمكانية تقديم مذكرة دفاع كاملة في الرد خلال المدة الزمنية المتاحة، فإنه يمكن توفير الوقت والتكلفة من خلال تفادي جولة واحدة أو أكثر من تقديم المذكرات الإضافية. ورغم ذلك، قد لا يكون ذلك ممكناً في الحالات المعقدة.

يجب الاهتمام بشأن ما إذا كان تقديم رد قصير أو طويل سيؤدي إلى تسهيل مناقشات التسوية من عدمه. قد يكون الرد القصير أفضل إذا كان سيتم التعامل مع الجوانب الموضوعية للتسوية بشكل أفضل بالمفاوضات وتوجد احتمالية معقولة للتسوية. وقد يكون الرد الطويل أفضل إذا كان الهدف هو إظهار نقاط قوة دفاع المدعى عليه وأي من المطالبات المقابلة له للمدعى بشكل خطي وذلك لأغراض مناقشات التسوية.

أسئلة مطروحة

1. هل ثمة توفير حقيقي في التكاليف عند تقديم رد قصير؟ هل تطغى مزايا تقديم رد طويل لأي من الأسباب المذكورة أعلاه؟
2. هل هناك ما يكفي من الوقت لإجراء تقييم مسبق للدفاع وتقديم رد في غضون الـ (30) يوماً المحددة في القواعد، أو هل من الضروري طلب تمديد الوقت لتقديم الرد وفقاً للبند (2) من المادة الخامسة؟
3. هل هناك أية مطالبات مقابلة جدية يمكن وينبغي أن تثار في التحكيم؟ هل يجب أن تلتزم فقط بالحد الأدنى للمطالبات المنصوص عليها في القواعد أو تكون أكثر تفصيلاً ومرفقة بمستندات الأدلة؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

وفقاً للبند (4) من المادة الثالثة والعشرين من «القواعد»، بعد إنشاء وثيقة المهمة، لا يجوز تقديم أي مطالبات جديدة، دون الحصول على إذن من هيئة التحكيم. ولذا فإنه من الأفضل أن يقدم المدعى عليه أي من المطالبات المقابلة قبل التوقيع على وثيقة المهمة.

في حالة رغبة المدعى عليه في ضم طرف إضافي وفقاً للبند (1) من المادة السابعة من «القواعد»، فإنه يجب أن يكون حريصاً على أن يقوم بذلك في غضون المهلة الزمنية المحددة في تلك المادة.

إذا كان هناك اعتراضات جدية على الاختصاص، يجوز للمدعى عليه النظر في الحفاظ على قصر الرد فيما يتعلق بموضوع المنازعة.

صحيفة الموضوع (3) : دعوى التحكيم متعددة الأطراف

مقدمة

بموجب قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية، فإنه يجوز أن يتم التحكيم الذي يتضمن أكثر من طرفين في حالة موافقة كافة الأطراف على ذلك. قد تنتج دعاوى التحكيم متعددة الأطراف من الخيارات الإجرائية المتنوعة:

- يجوز للمدعي البدء في التحكيم وفقاً للمادة الرابعة من «القواعد» ضد اثنين أو أكثر من المدعى عليهم.
- يجوز لاثنتين أو أكثر من المدعين البدء في التحكيم وفقاً للمادة الرابعة من «القواعد» ضد واحد أو أكثر من المدعى عليهم.
- وقبل تأكيد أو تعيين أي مُحكم، يجوز لأي طرف ضم طرف آخر للتحكيم وفقاً للمادة السابعة من «القواعد».
- وبناء على طلب أي طرف، يجوز توحيد اثنين أو أكثر من دعاوى التحكيم القائمة في دعوى تحكيم واحدة من جانب «المحكمة»، مع مراعاة متطلبات المادة العاشرة من «القواعد».

المسألة: ما الأمور التي تفيدها دعاوى التحكيم متعددة الأطراف؟

الخيارات:

- أ. دعوى تحكيم واحدة تشمل كافة الأطراف المعنية في حالة موافقتهم جميعاً على ذلك.
- ب. اثنان أو أكثر من دعاوى التحكيم المنفصلة.

المزايا والعيوب

يترتب على دعوى التحكيم الواحدة متعددة الأطراف، إذا أمكن ذلك، إجراءات قانونية شاملة وتمنع حدوث التكرار. كما أنها تمنع أيضاً احتمالية القرارات المتضاربة في دعاوى التحكيم المنفصلة.

على الجانب الآخر، قد يترتب على ضم دعوى تحكيم واحدة متعددة الأطراف وجود إجراءات قانونية أكثر تعقيداً، مما قد يزيد من طول التحكيم وتكلفته. على سبيل المثال، قد لا يرغب الطرف الذي يكون له دور صغير في المنازعة في المشاركة في دعوى تحكيم متعددة الأطراف وقد يرفض القيام بذلك في غياب اتفاق تحكيم ملزم. وعلاوة على ذلك، وفي دعوى التحكيم التي توجد فيها هيئة تحكيم من ثلاثة أعضاء، قد يؤدي اختيار أكثر من طرفين في دعوى التحكيم إلى حرمان الأطراف من قدرتهم على اختيار عضو هيئة تحكيم، لأن «المحكمة الدولية للتحكيم» التابعة لغرفة التجارة الدولية قد تقرر تعيين هيئة التحكيم بأكملها وفقاً للبند (8) من المادة الثانية عشر من «القواعد».

تحليل التكلفة/الفائدة

يجب الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت دعوى التحكيم الواحدة متعددة الأطراف، مقارنة باثنين أو أكثر من دعاوى التحكيم المنفصلة، ستوفر الوقت والمال. ورغم أن دعوى التحكيم الواحدة عادة ما تكون أكثر فاعلية من حيث التكلفة، قد توجد حالات قد تظل فيها دعاوى التحكيم المنفصلة خياراً أكثر فاعلية لطرف واحد أو أكثر.

في حالة كون دعوى التحكيم الواحدة متعددة الأطراف هي الخيار الأكثر فاعلية من حيث الوقت والتكاليف، فإنه ينبغي على الأطراف دراسة ما إذا كانت مزايا الوقت والتكلفة تفوق أيًا من العيوب المحتملة، مثل مخاطر خسارة فرص اختيار عضو هيئة تحكيم لأن المحكمة الدولية للتحكيم قد تجد أنه من الضروري تعيين هيئة التحكيم وفقاً للبند (8) من المادة الثانية عشر من القواعد.

هناك عامل آخر يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت دعوى التحكيم الواحدة متعددة الأطراف تعتبر مفيدة وهو الدور التعاقدي لكل طرف والمصالح المحددة المترتبة على ذلك الدور. وقد تؤدي دعوى التحكيم في المنازعة الخاصة بك مع أحد الأطراف إلى إضعاف موقفك فيما يتعلق بطرف آخر. على سبيل المثال، في حالة تقاسم الأطراف المسؤولية المحتملة فيما يتعلق بطرف تعاقدى مقابل، فقد يكون مناسباً لهم من الناحية التخطيطية عرض المنازعات الداخلية بينهم على التحكيم مع الطرف التعاقدى المقابل، لأن ادعاءاتهم ضد بعضهم البعض قد تدعم من دعوى الطرف المقابل ضدهم.

صحيفة الموضوع (4) : الفصل المسبق في المسائل

مقدمة

المسألة: في أي من الأحوال قد يكون من المفيد البدء في مسائل معينة من أجل الفصل المسبق من جانب هيئة التحكيم في حكم تحكيم جزئي؟ تحظى أنواع متنوعة من المسائل بهذه المعالجة: أولاً، قد تكون هناك مسائل أساسية تحدد نتيجة التحكيم بأكمله. تتضمن هذه المسائل ما يلي:

- ما إذا كانت المنازعة ضمن الاختصاص القضائي لهيئة التحكيم.
- ما إذا كان قانون التقادم المعمول به يمنع المنازعة.
- ما إذا كانت هناك مسؤولية.
- ما إذا كانت المنازعة قابلة للتحكيم.
- ما إذا كان بمقدور الأطراف رفع دعوى أو يمكن رفع دعوى ضدهم.

على سبيل المثال، إذا كانت هيئة التحكيم بصدد تقرير افتقارها إلى الاختصاص القضائي في المنازعة بأكملها، فإن ذلك قد يؤدي إلى حكم تحكيم نهائي برفض كافة المطالبات المقدمة في التحكيم. إذا قررت هيئة التحكيم أنها تمتلك الاختصاص القضائي، فقد يؤدي هذا القرار إلى حكم تحكيم جزئي وقد يستمر التحكيم، ما لم يؤدي قرار هيئة التحكيم إلى تسوية. وقد ينطبق نفس الأسلوب، بعد إجراء التعديلات اللازمة، على الأمثلة الأخرى الموضحة أعلاه.

ثانياً، قد توجد مسائل منفصلة يمكن البدء والفصل فيها بشكل مناسب في حكم تحكيم جزئي، رغم أن حلها قد لا يؤدي إلى تحديد نتائج التحكيم بأكمله. وقد يؤدي الحل المسبق لمسألة معينة إلى تضييق أو تبسيط المسائل التي سيتم الفصل فيها في بقية التحكيم أو تسهيل التسوية. تتضمن هذه المسائل ما يلي:

- قرار بشأن معنى الحكم التعاقدي.
- قرار بشأن القانون المعمول به.

- قرار بشأن وقائع رئيسية محددة في منازعة.
 - قرار بشأن مسألة قد تؤثر بشكل كبير على تعرض طرف لمطالبة أو أكثر، مثل الفصل في أنواع التعويضات القابلة للاسترداد.
- على سبيل المثال، قد يوفر قرار بشأن القانون المعمول به الحماية للأطراف من تحمل الوقت والتكلفة في الدفاع عن الدعوى على أساس القوانين البديلة المعمول بها. ينطبق نفس التحليل على الأمثلة الأخرى المشار إليها أعلاه.

الخيارات

- أ. لا تبدأ بالفصل المسبق في أي من المسائل.
- ب. البدء في الفصل المسبق في واحدة أو أكثر من المسائل من خلال حكم تحكيم.

المزايا والعيوب

قد يؤدي الفصل المسبق في مسألة أو أكثر في حكم تحكيم جزئي إلى فض المنازعة بأكملها أو تبسيط بقية التحكيم أو تسهيل التسوية. ورغم ذلك، إذا لم يحقق حكم التحكيم أحد هذه الأهداف، قد يؤدي إجراء الفصل المسبق إلى زيادة الوقت والتكلفة. علاوة على ذلك، قد يؤثر البدء في مسألة منفصلة دون الفصل فيها إلى جانب المسائل الأخرى على أسلوب هيئة التحكيم في الفصل في مسألة أو أكثر.

تحليل التكلفة/الفائدة

البدء في المسائل التي قد تؤثر على نتائج التحكيم بأكمله. يعتبر تحليل التكلفة/الفائدة في هذه المسألة أمراً معقداً لأنه يجب اتخاذ القرار في ظل أمور مجهولة هامة. عند اتخاذ قرار بشأن البدء في إحدى المسائل من عدمه، لا يمكن للأطراف معرفة ما إذا كانت هيئة التحكيم ستتخذ قراراً أم لا. على سبيل المثال، في الحالات التي تتضمن مسائل تتعلق بالمسؤولية والتعويضات، في حالة البدء في مسألة المسؤولية وإصدار هيئة التحكيم قراراً بعدم وجود مسؤولية، فقد يتم توفير مقدار كبير من الوقت والتكاليف حيث لن تكون هناك حاجة إلى تبادل المذكرات وعقد جلسات المرافعة بشأن التعويضات. وعلى الجانب الآخر، إذا رأت هيئة التحكيم وجود مسؤولية، إذا لم يؤدي ذلك إلى تشجيع الأطراف على

تسوية الدعوى، فستكون هناك مرحلة تعويضات وقد يضيف البدء في مسألة المسؤولية إلى إجمالي وقت وتكلفة الإجراءات القانونية.

ونظراً لهذه الأمور المجهولة، فلا بد أن يتجه تحليل التكلفة/الفائدة إلى تقييم الاحتمالات وتقدير التكاليف المحتملة. وعند تقرير البدء في مسألة من عدمه، قد يكون من المفيد أن يتم تقييم النتائج المحتملة بالإضافة إلى الوقت والتكلفة للرد على أسئلة محددة ومعينة:

- ما هي احتمالية تأثير قرار هيئة التحكيم على التحكيم بأكمله؟
- في حالة عدم تأثير القرار على نتائج التحكيم بأكمله، ما هي احتمالية أن يؤدي الفصل المسبق في مسألة من جانب هيئة التحكيم إلى تسوية الدعوى؟
- ما هو الوقت والتكلفة المضافة للذان قد يترتبان على الفصل المسبق في المسألة مقارنة بإجمالي التكلفة، أي ما مقدار الوقت والتكلفة في حالة إجراء التحكيم في جزئين بدلاً من جزء واحد؟
- يمكن أن تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في تقرير البدء في الفصل المسبق في أحد المسائل من عدمه. تؤيد العوامل التالية البدء في الفصل المسبق في أحد المسائل:
- عندما تكون احتمالية الفصل المؤثر على النتائج كبيرة.
- عندما تكون احتمالية التسوية كبيرة، حتى دون الفصل المؤثر على النتائج.
- عندما يكون من المحتمل أن تكون المراحل المتبقية طويلة ومكلفة.
- عندما تكون التكلفة الإضافية الناتجة عن الفصل المسبق منخفضة.
- إمكانية اتخاذ قرار بالبدء في قضية من خلال تقدير هذه العوامل فيما يتعلق ببعضها البعض.
- البدء في مسائل في حكم تحكيم جزئي لا يؤثر على نتائج التحكيم بأكمله.
- قد ينطبق نوع مماثل لتحليل التكلفة/الفائدة هنا، رغم أن المسائل ذات الصلة تختلف اختلافاً طفيفاً.
- ما هي احتمالية أن يؤدي الفصل المسبق من جانب هيئة التحكيم في مسألة معينة إلى تضييق مهم أو تبسيط مهم للمسائل الأخرى التي سيتم الفصل فيها في بقية التحكيم؟

- ما هي احتمالية أن يؤدي الفصل المسبق في مسألة معينة إلى تسوية الدعوى؟
 - ما هو الوقت والتكلفة الإضافية المحتمل أن تترتب على الفصل المسبق في مسألة معينة؟
- مرة أخرى، يمكن أن يساعد تقييم الردود على هذه الأسئلة مقابل بعضها البعض في تقرير ما إذا كان من المفيد أن يتم البدء في الفصل المسبق في مسألة معينة.

أسئلة مطروحة

1. هل تحتوي الدعوى على مسائل رئيسية أو هامة يمكن الفصل فيها في حكم تحكيم منفصل؟
2. هل من الممكن أن يكون الفصل المسبق في هذه المسائل من جانب هيئة التحكيم مفيداً، في ضوء تحليل التكلفة/الفائدة المشار إليه أعلاه؟
3. هل من المحتمل أن يؤدي الفصل المسبق إلى (أ) فض المنازعة بأكملها (ب) تسهيل التسوية أو (ج) تبسيط بقية التحكيم؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

يسمح البند (5) من المادة السابعة والثلاثين لهيئة التحكيم، عند تخصيص تكاليف التحكيم، بأن يؤخذ في الاعتبار مدى قيام كل طرف بالتحكيم بطريقة سريعة وفعالة من حيث التكلفة. يمكن لهيئة التحكيم أن تخصص مبلغاً ما من التكاليف ضد الطرف الخاسر في الفصل المسبق لمسألة من المحتمل أن تؤثر على نتائج التحكيم في حالة اعتبار أن هذا الطرف تصرف بسوء نية أو أنه لم يعمل بطريقة سريعة وفعالة من حيث التكلفة. قد تكون هناك أسباب لوجستية للبدء في الفصل المسبق لمسألة أو أكثر، مثل توفر الشهود وتسهيلات جلسات المرافعة والمستشارين أو المحكمين. بالإضافة إلى ذلك، قد يسمح ذلك بإجراء الدعوى المعقدة بطريقة أكثر تنظيماً.

قد توجد أسباب مقنعة للفصل المسبق في مسائل معينة في التحكيم، مثل إمكانية عقد جلسة مرافعة للمطالبات المقدمة بموجب اتفاقيات تحكيم مختلفة معاً في دعوى تحكيم واحدة. يمكن اتفاق الأطراف على الفصل في مسألة في حكم تحكيم جزئي أو الفصل من جانب هيئة التحكيم في حالة عدم موافقة الأطراف.

صحيفة الموضوع (5) : جولات المذكرات المكتوبة

مقدمة

يبدأ التحكيم الخاص بغرفة التجارة الدولية عن طريق تقديم طلب تحكيم (المادة الرابعة من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية). وبعد ذلك يقدم المدعى عليه رداً (المادة الخامسة). إذا تضمنت المطالبة المقابلة رداً، فإن المدعي يقدم رداً عليها (المادة الخامسة). يتم إعداد وثيقة المهمة بعد ذلك من أجل التحكيم (المادة الثالثة والعشرون).

المسألة: ما هو العدد المناسب للجولات اللاحقة للمذكرات المكتوبة في دعوى تحكيم معينة؟

الخيارات

أ. لا ضرورة لوجود مذكرات مكتوبة أخرى، لأن الطلب والرد يوضحان الدعوى بشكل كاف.

ب. جولة لاحقة من المذكرات المكتوبة.

ج. جولتين أو أكثر من الجولات اللاحقة للمذكرات المكتوبة.

د. مذكرات ما بعد جلسات المرافعة (مع افتراض وجود جلسة مرافعة).

المزايا والعيوب

يمكن الأطراف بفضل الجولات الإضافية للمذكرات المكتوبة من توضيح موقفهم بشكل أكثر شمولية والرد على الحجج المقدمة على كل جانب.

ورغم ذلك، قد تؤدي جولات المذكرات الإضافية إلى تكرار غير ضروري وتفاصيل زائدة وتخطيطات تؤدي إلى التأخير.

تحليل التكلفة والفائدة

تؤدي كل جولة من المذكرات المكتوبة إلى زيادة مدة دعوى التحكيم وتكلفتها. لذا فمن الضروري، على وجه الخصوص، تحديد ما إذا كانت مزايا جولة إضافية تستحق مزيداً من التكلفة والوقت.

قد تكون المذكرات الإضافية مفيدة على وجه الخصوص في حالات معينة، ومن ذلك مثلاً حالة وجود مسائل معقدة تتعلق بالوقائع أو بالقانون أو مسائل ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لأحد الأطراف. وفي هذه الحالات، من الشائع إجراء جولتين من المذكرات المكتوبة قبل جلسة المرافعة بعد المذكرات الأولية.

أسئلة مطروحة

1. هل تستدعي الحالة مزيداً من الوقت والتكلفة بسبب المذكرات المكتوبة الإضافية؟
وعلى وجه التحديد،
2. هل تعتبر جولات المذكرات الإضافية مفيدة فعلاً أو ضرورية لطرف لتقديم دعوى لهيئة التحكيم، وإذا كان هذا هو الحال، فلماذا؟
3. ما هي التكلفة التقديرية لهذه الجولات الإضافية؟
4. هل تستحق الفائدة التكلفة، وإن كان الأمر كذلك، فلماذا؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

يؤخذ في الاعتبار تقليل عدد صفحات المذكرات المكتوبة.
يؤخذ في الاعتبار الحد من نطاق هذه المذكرات، مثال على ذلك المسائل المثارة من جانب الطرف الآخر في مذكرته السابقة مباشرة.
يؤخذ في الاعتبار قيام هيئة التحكيم بالإشارة إلى المسائل التي ترغب الأطراف في التركيز عليها في أي جولة أخرى من المذكرات.
يؤخذ في الاعتبار إن كانت أية جولات لاحقة من المذكرات ستتم في نفس الوقت أو متتابعة. على سبيل المثال، قد يكون من الجيد تقديم مذكرات ما بعد جلسات المرافعة في نفس الوقت.
يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت مذكرات ما بعد جلسات المرافعة مفيدة أو ضرورية فعلاً، أو ما إذا كانت جولة واحدة من مذكرات ما قبل جلسات المرافعة ومذكرات ما بعد جلسات المرافعة كافية.
يمكن تنفيذ الاقتراحات سائلة الذكر إما من خلال اتفاق بين الأطراف أو في أمر من هيئة التحكيم بناء على طلب من أحد الأطراف.

صحيفة الموضوع (6) : تقديم المستندات

مقدمة

يمكن أن ينطوي تقديم المستندات على الكثير من الوقت والتكلفة. ومن الواضح أن يوسع كل طرف أن يقدم المستندات من طرف واحد لدعم الدعوى الخاصة به. ويشير تقديم المستندات إلى مدى إمكانية قيام طرف بطلب مستندات من طرف آخر.

لا تحتوي قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية على أحكام محددة تنظم تقديم المستندات. تتيح المادة التاسعة عشر من القواعد للأطراف الموافقة على تطبيق الإجراءات وتمكن هيئة التحكيم من الفصل في حالة عدم اتفاق الأطراف. يُلزم البند (4) من المادة الثانية والعشرين هيئة التحكيم بضمان حصول كل طرف على فرصة معقولة لتقديم الدعوى الخاصة به. وينص البند (1) من المادة الخامسة والعشرين أن تحدد هيئة التحكيم وقائع الدعوى بكافة الوسائل الممكنة ويسمح البند (5) من المادة الخامسة والعشرين لها باستدعاء أي طرف لتقديم أدلة إضافية.

باختصار، تترك القواعد سؤالاً عما إذا كان سيتم تقديم مستندات للأطراف والمحكمين وكميتها، بشرط معاملة الأطراف بشكل عادل وحيادي وأن يحصل كل طرف على فرصة لتقديم الدعوى الخاصة به. وعندما يتم تقديم المستندات، يمكن أن تؤثر طريقة تنفيذ العملية ودرجة تقديم المستندات بدرجة كبيرة على الوقت والتكلفة.

يجب على المستشار الخاص وممثلي الأطراف الآخرين، الذين يعملون مع المستشار الخارجي، أن يأخذوا في الاعتبار ما إذا كان تقديم المستندات مفيداً فعلاً وأكثر فاعلية من حيث التكلفة وإلى أي مدى يكون ذلك. وعندما يتم تقديم المستندات، يمكن تخفيض الوقت والتكلفة بدرجة كبيرة من خلال إعداد إجراءات فعالة لتقديم المستندات.

المسألة: هل يعتبر تقديم المستندات أمراً مرغوباً، وإذا كان الأمر كذلك، ما كمية المستندات الواجب تقديمها؟

الخيارات

وتتمتد الخيارات ابتداء من عدم تقديم المستندات على الإطلاق إلى تقديم المستندات الكاملة.

أ. عدم تقديم المستندات.

- يجوز للأطراف أن يقرروا عدم طلب مستندات من بعضهم البعض والاعتماد فقط على المستندات التي في حوزة كل منهم.
- يمتلك الأطراف دائماً حرية تقديم المستندات الخاصة بهم.
- يمتلك الأطراف أيضاً حرية الطلب من هيئة التحكيم إصدار أمر بتقديم مستندات محددة.

ب. يقتصر التقديم على مستندات محددة أو فئات ضيقة من المستندات، ذات صلة وأهمية للفصل في مسألة في دعوى التحكيم. ويُؤخذ في الاعتبار استخدام ما يلي:

- قواعد رابطة المحامين الدولية بشأن جمع الأدلة في التحكيم الدولي («قواعد رابطة المحامين الدولية») كمعيار.
 - الاقتراحات الموجودة في تقرير لجنة غرفة التجارة الدولية والتسوية الودية للمنازعات الصادر بعنوان «التحكم في الوقت والمصاريف في التحكيم».
 - تقرير لجنة غرفة التجارة الدولية المعنية بالتحكيم والتسوية الودية للمنازعات الصادر بعنوان «إدارة تقديم المستندات الإلكترونية».
 - ج. تقديم المستندات الشاملة كما هو مستخدم في بعض الولايات القضائية المشمولة بالقانون العام.
 - يجوز للأطراف الاتفاق على الطلبات الشاملة للمستندات.
 - وفي حالات نادرة، يجوز للأطراف الموافقة على أسلوب القانون العام «الاكتشاف» بما في ذلك أخذ الأقوال و/أو محاضر الاستجواب.
- وعندما يتم تقديم التقارير، يجوز للأطراف الاتفاق على القواعد الأساسية لطلب المستندات وتقديمها لبعضهم البعض.

في حالة عدم اتفاق الأطراف على تقديم التقارير من عدمه أو مدى تقديم التقارير أو القواعد الأساسية لهذا التقديم، تقوم هيئة التحكيم بالفصل في هذا الأمر.

المزايا والعيوب

قد تكون عملية تقديم المستندات مكلفة للغاية ومستهلكة للوقت؛ إذ كلما كانت عملية تقديم المستندات على نطاق أوسع، كانت أكثر كلفة ومستهلكة أكثر للوقت. فهي تقتضي من الطرف الذي يسعى للحصول على المستندات وتقديمها بذل المزيد من الوقت والنفقات، وكذلك الطرف الذي يتعين عليه دراسة وتحليل المستندات المُقدّمة.

وفي المقابل، إذا كان أحد الأطراف هو المالك الوحيد للمستندات المطلوبة من قبل الطرف الآخر، فقد تكون عملية تقديم المستندات عندئذٍ ضرورية. علاوة على ذلك، قد توفر هذه العملية للأطراف وهيئة التحكيم إمكانية التوصل إلى فهم أكثر شمولية لموضوع الدعوى. وبالنظر إلى أنه من غير المرجح أن يتقدم الأطراف بالمستندات من تلقاء أنفسهم عندما لا تكون في صالح موقفهم في الدعوى، فإن عملية تقديم المستندات تلزمهم بالقيام بذلك.

تحليل التكلفة/ الفائدة

بالنظر إلى الوقت والتكلفة اللازمين لعملية تقديم المستندات، فإن تحليل التكلفة والفائدة يُعد ضرورياً من أجل تحديد ما إذا كان ينبغي القيام بهذه العملية من عدمها؛ وإن كان الأمر كذلك، تكون ضرورية أيضاً لتقرير الحد المرجو لهذه العملية. وينبغي على الأطراف بحث ما إذا كان يمكنهم تلبية حاجتهم للأدلة على نحو فعال بالمستندات التي في حوزتهم بالفعل، وما إذا كان من المرجح أن يكون لدى الطرف الآخر مستندات تُعتبر ذات فائدة للطرف الأول لإثبات حقه.

عندئذٍ ينبغي على كل طرف تقدير الوقت والتكلفة الإضافيين الناجمين عن عملية تقديم المستندات، وأن يقارن ذلك مقابل احتمالية أن تؤدي هذه العملية حقاً إلى إثبات حقه. على سبيل المثال، إذا كان من المقدر أن تتكلف عملية تقديم المستندات 500,000 دولار أمريكي، وكانت نسبة أن تسفر هذه المستندات عن نتائج قيّمة لا تتجاوز 10% في أفضل الحالات،

فعندئذ ينشأ تساؤل عما إذا كانت فرصة الـ 10% هذه تستحق هذه النفقات التي تبلغ 500,000 دولار أمريكي. ويمكن اتخاذ هذا القرار على نحو أفضل بمشاركة الطرف، والذي يمثله عادةً مستشارٌ خاص، ومستشارٌ خارجي. ثمة عوامل أخرى عديدة قد تؤخذ بالحسبان، مثل المبلغ المتنازع عليه، وما إذا كانت ثمة مسائل تتعلق بالسياسات، وما إذا كان هناك قلق بشأن سابقة معينة، وما إذا كان من الممكن أن يطغى الضرر الناجم عن إلزام أحد الأطراف بتقديم المستندات بنفسه على الفائدة من وراء الحصول على المستندات من الطرف الآخر.

أسئلة مطروحة

1. هل يُعتبر أي طلب لتقديم المستندات ذا فائدة حقيقة أو ضرورياً بالنسبة لأحد الأطراف لإثبات حقه أم يمكن لهذا الطرف الاعتماد بصورة فعالة على المستندات التي في حوزته؟
2. ما هو الحد المفيد أو الضروري لعلمية تقديم المستندات؟
3. ما هو الوقت المناسب للقيام بعملية تقديم المستندات؟
4. ما هي التكلفة المقدرة لعملية البحث عن المستندات وتقديمها، وكذلك تكلفة مراجعة وتحليل المستندات المُقدّمة؟
5. هل تستحق الفائدة الحاصلة من وراء عملية تقديم المستندات ما تتكبد من تكلفة، وإن كان الأمر كذلك، فلماذا؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

انظر إن كان من المناسب التعامل مع عملية تقديم المستندات عند وضع شرط التحكيم، مثلاً عن طريق الاتفاق على أنه لن يكون هناك تقديم مستندات (مثلاً في العقود حيث يكون من المؤكد نسبياً أن عملية تقديم المستندات لن تساعد في حل المنازعات المحتملة)؛ أو من خلال الاتفاق على تقييد عملية تقديم المستندات طبقاً لقواعد رابطة المحامين الدولية؛ أو بالاتفاق على توسيع نطاق عملية تقديم المستندات أو «البحث عنها».

انظر فيما إذا كان ينبغي القيام بعملية تقديم المستندات مرة واحدة أو أكثر من مرة. وانظر فيما إذا كان ينبغي القيام بها قبل أو بعد تقديم المذكرات المكتوبة.

انظر فيما إذا كان من المناسب تحديد كمية المستندات المحالة إلى هيئة التحكيم حتى يسهل التحكم فيها.

ضع في اعتبارك تكاليف الترجمة عند تقدير التكلفة الناجمة عن عملية تقديم المستندات.

ابحث القواعد الأساسية التي يتعين اعتمادها للقيام بعملية تقديم المستندات، بما في ذلك استخدام جدول ريديفرن، ووضع أقصر الأطر الزمنية المعقولة لعملية التقديم.

قد تكون هناك حاجة إلى اعتبارات خاصة في حال اتفق الأطراف على تقديم المستندات الإلكترونية أو أمرت هيئة التحكيم بذلك. وفي هذه الحالات، يمكن استخدام تقرير لجنة غرفة التجارة الدولية المعنية بالتحكيم والتسوية الودية للمنازعات الصادر بعنوان «إدارة تقديم المستندات الإلكترونية» للمساعدة في اختيار الطرق الأكثر فعالية لتقديم المستندات الإلكترونية.

صحيفة الموضوع (7) : الحاجة إلى شهود الواقع

مقدمة

يطالب البند (1) من المادة الخامسة والعشرين من قواعد التحكيم الخاصة لغرفة التجارة الدولية هيئة التحكيم باستجلاء وقائع الدعوى بكل الوسائل الملائمة. وهذا قد يشمل السماع لشهود الواقع. فيما يسمح البند (3) من المادة الخامسة والعشرين من «القواعد» لهيئة التحكيم بتقرير سماع الشهود. ومع ذلك، فإن البند (6) من المادة الخامسة والعشرين يسمح لهيئة التحكيم بالفصل في الدعوى استناداً إلى المستندات المقدمة من الأطراف لا غير، ما لم يطلب أحد الأطراف عقد جلسة مرافعة. وهذا من شأنه السماح بأن يتم التحكيم من دون جلسات مرافعة ودون الاستماع لشهود الواقع.

المسألة: هل ثمة حاجة حقيقية لشهود الواقع؟

الخيارات

- أ. عدم استدعاء شهود واقع على الإطلاق.
 - ب. استدعاء شاهد واقع أو أكثر.
- تحديد المسائل التي يكون فيها السماع لشهادة الشاهد ضرورياً.
 - تحديد شهود الواقع الملائمين للمسائل.

المزايا والعيوب

قد يكون الاستماع لشهود الواقع ضرورياً لإثبات حالة. ومع ذلك، فإن الاستماع للشهود يطيل من مدة التحكيم ويزيد من تكلفته، لأنه في الغالب سيكون على كل شاهد تقديم إفادة مكتوبة أو أكثر، فضلاً عن أنه قد يلزم الاستماع إلى الشهادة الشفوية الخاصة بكل شاهد خلال جلسة المرافعة.

تحليل التكلفة/ الفائدة

قد يكون الاستماع لشهود الواقع ضرورياً للغاية لإثبات الوقائع المتنازع عليها أو لتقديم صورة أوضح للظروف المحيطة بالمنازعة. وعند تقرير مدى الحاجة إلى الاستماع لشهود الواقع، يمكن مراعاة المسائل التالية:

- هل هناك أية وقائع متنازع عليها؟ قد يظهر من مذكرات الدفع أن ثمة وقائع متنازع عليها، ولكن قد يبدو بعد المناقشة التي تتم بين الأطراف أن تلك الوقائع في الحقيقة ليست محل نزاع. إضافة إلى ذلك، قد يوافق أحد الأطراف على ألا يدخل في منازعة على وقائع معينة من أجل توفير الوقت والتكلفة عندما لا تكون المنازعة على تلك الوقائع مهمة بما فيه الكفاية.
 - إذا كانت هناك وقائع متنازع عليها، فهل هذه الوقائع هامة وجوهرية لتقرير إحدى المسائل محل المنازعة؟ ليست هناك حاجة إلى تكبد مزيد من الوقت والتكلفة للحصول على شهادة شاهد في وقائع متنازع عليها إن لم تؤثر بشكل حقيقي في الفصل في المسألة محل المنازعة.
 - إذا كانت هناك وقائع متنازع عليها هامة وجوهرية، فهل يمكن إثباتها بالمستندات فقط أم ثمة حاجة ماسة إلى شهود واقع لإثباتها؟
 - من المفيد استدعاء شهود واقع للقيام بمرافعة عامة بشأن الظروف المحيطة بالمنازعة.
- في حال قرر أحد الأطراف الاستعانة بشهود الواقع، فيمكن عندئذ تقليل الوقت والتكلفة عن طريق تجنب استدعاء الكثير من الشهود للإدلاء بشهادتهم على الوقائع ذاتها، وكذلك من خلال الحرص على تركيز نطاق الشهادة الخاصة بكل شاهد.

أسئلة مطروحة

1. هل ثمة حاجة حقيقية لشهود الواقع؟
2. وإن كان الأمر كذلك، فمن يجب استدعاؤهم كشهود؟ وما هو النطاق الضروري لشهادتهم؟ وما هو العدد اللازم لشهود الواقع لاستجلاء واقعة معينة أو عرض ظروف الدعوى؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

ادرس استخدام المؤتمرات المصورة للحصول على شهادة الشاهد الشفوية لتوفير الوقت والتكلفة.

ادرس الطريقة الأكثر فعالية لاستجواب شهود الواقع خلال جلسة المرافعة: على سبيل المثال، الاستجواب المباشر واستجواب شهود الخصم؛ أو افتتاح المرافعة باستجواب الشاهد يليه استجواب شاهد الخصم؛ أو الاستعانة بالإفادة المكتوبة الخاصة بالشاهد كبديل عن الاستجواب المباشر ثم التوجه مباشرةً لاستجواب شاهد الخصم؛ أو استجواب شهود الواقع من قبل هيئة التحكيم فقط؛ أو استجواب شهود الواقع من قبل هيئة التحكيم يليها المستشار.

قرر ما إذا كان من المفضل بالنسبة لشاهد معين أن يدلي بشهادته باللغة المستخدمة في التحكيم أم بلغته الأصلية. وعندما يدلي أحد الشهود بشهادته بلغة أخرى غير اللغة المستخدمة في التحكيم، ستكون هناك في الغالب حاجة إلى توفير الترجمة المناسبة، مما يؤدي إلى زيادة الوقت والتكلفة.

صحيفة الموضوع (8) : إفادات شهود الواقع

مقدمة

المسائل التي تنشأ عند تقرير أحد الأطراف تقديم أدلة عن طريق شهود الواقع: هل ينبغي تقديم إفادات الشاهد؟ وما هو النطاق الضروري لهذه الإفادات؟ ومتى ينبغي تقديمها؟

الخيارات

النموذج

- أ. عدم تقديم إفادات شهود مكتوبة.
 - ب. موجز لنطاق أدلة الشهود (ملخص شاهد).
 - ج. تقديم إفادات شهود كاملة.
- نطاق إفادات الشهود الكاملة**
- أ. إفادة مطولة وشاملة.
 - ب. إفادة قصيرة تقتصر على المسائل الرئيسية الواقعية المتنازع عليها.

العدد والتوقيت

- أ. جولة أو أكثر لتقديم إفادات الشهود.
- ب. تقديم إفادات الشهود مع مذكرات مكتوبة.
- ج. تقديم إفادات الشهود عقب تبادل المذكرات المكتوبة.
- د. تقديم إفادات الشهود في وقت واحد أو بالتتابع.

المزايا والعيوب

النموذج

تزيد إفادات الشاهد المكتوبة من مدة وتكلفة مرحلة ما قبل جلسة المرافعة، ولكن يمكن تقليل وقت وتكلفة جلسة المرافعة عن طريق استبدال الاستجواب المباشر والسماح بالمزيد من الاستجابات المركزة لشهود الخصم. فيما سيقبل الاستغناء عن تقديم إفادات شهود، أو تقديم ملخصات شهود فقط، من التكاليف المتكبدة خلال مرحلة ما قبل جلسة المرافعة، غير أنه يمكن أن يزيد من مدة وتكلفة جلسة المرافعة.

النطاق

يمكن أن تكون إفادات الشهود الشاملة جزءاً قيماً من عرض الدعوى، حيث تتيح الفرصة للشهود لسرد قصة المنازعة وتقديم أدلة مستندية في سياقها. ومع ذلك، فإن إفادات الشهود المطولة ستزيد من الوقت والتكلفة، فضلاً عن نطاق استجواب شهود الخصم.

العدد والتوقيت

يحصل الشهود على فرصة لتنفيذ أدلة الشهود الآخرين من خلال أكثر من جولة لتقديم إفادات الشهود، ولكن ذلك يتسبب في زيادة الوقت والتكلفة خلال مرحلة ما قبل جلسة المرافعة.

إن تقديم إفادات الشهود مع المذكرات المكتوبة يقدم إثباتاً مباشراً للوقائع وقت الادعاء بها. كما تسمح للأطراف بتحديد المسائل الواقعية وتقليلها تدريجياً، مما يؤدي إلى تقديم مذكرات أقصر وأكثر تحديداً في وقت لاحق.

قد يتيح تقديم إفادات الشهود فقط بعد تبادل المذكرات المكتوبة الفرصة للأطراف لتقليل المسائل الواقعية محل المنازعة قبل إعداد وتقديم إفادات الشهود، وبالتالي قد تكون أكثر تركيزاً على المسائل محل المنازعة.

تحليل التكلفة/ الفائدة

رغم أن إفادات الشهود قد تقدم أدلة قيمة تدعم موقف أحد الأطراف، إلا أنها قد تزيد بشكل كبير من الوقت والتكلفة. وبالتالي يجب مقارنة

أهمية الدليل الذي يتعين تقديمه في مقابل الوقت والتكلفة اللازمين لتقديمه. فعلى سبيل المثال، إذا توافرت مصادر أدلة أخرى بديلة (كالأدلة المستندية المتزامنة على سبيل المثال)، فلن يكون ثمة مبرر لتكبد تكاليف تقديم إفادة شاهد بشأن تلك الوقائع. وعلى نحو مماثل، إذا قدم شاهد إفادة بشأن واقعة معينة، فإن تقديم إفادة شاهد أخرى تدل على الواقعة ذاتها قد لا تكون مبررة من حيث التكلفة، لا سيما إذا كانت الواقعة غير مهمة.

إن إفادات الشهود تقتضي مزيداً من العمل، وبالتالي يكون إعدادها مكلفاً أكثر من إعداد ملخصات الشهود. ومع ذلك، فهي قد توفر الوقت والتكلفة لاحقاً في جلسة المرافعة من خلال استبعاد الحاجة إلى الاستجواب المباشر للشاهد خلال جلسة المرافعة.

تشمل أساليب إدارة الدعوى المنصوص عليها في الملحق 4 من «القواعد» تحديد طول ونطاق أدلة الشاهد المكتوبة لتجنب التكرار وللتركيز على المسائل الرئيسية. ووفقاً للملحق 4، يجوز للأطراف بحث كيفية هيكلة أدلة شهود الواقع الخاصة بهم بأقصى فعالية ممكنة.

أسئلة مطروحة

1. في ضوء مصادر الأدلة الأخرى المتاحة، هل يكون إعداد إفادة شاهد معينة مبرراً من حيث الوقت والتكلفة؟
2. هل من الضروري تقديم إفادة شاهد لإثبات مسألة خاصة بإحدى الوقائع المتنازع عليها أم من الضروري تقديم معلومات أساسية؟ وهل من الضروري تقديم أكثر من إفادة شاهد لتحقيق ذلك؟ وهل ثمة سبب معقول لعدم قصر إفادة الشاهد على المسائل الواقعية الرئيسية محل المنازعة؟
3. هل ينبغي تقديم أدلة الشاهد في صورة إفادات شهود كاملة أم ملخصات شهود؟
4. هل من الضروري أن يكون هناك أكثر من جولة لتقديم إفادات الشهود؟
5. هل ينبغي رفع إفادات الشهود بالتزامن مع، أو فقط بعد، المذكرات المكتوبة الخاصة بالأطراف؟

صحيفة الموضوع (9) : الشهود الخبراء (مسائل ما قبل جلسة المرافعة)

مقدمة

ينص البند (3) من المادة الخامسة والعشرين من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية على إمكانية تعيين خبراء من قبل الأطراف، بينما ينص البند (4) من المادة الخامسة والعشرين على أنه بعد استشارة الأطراف، يجوز لهيئة التحكيم أن تعين خبيراً أو أكثر، وتحدد مهمتهم وتلقى تقاريرهم.

المسائل: هل ثمة حاجة حقيقية لتعيين خبراء؟ هل يتولى تعيينهم الأطراف أم هيئة التحكيم أم كليهما؟ ما الطريقة التي ينبغي اختيارهم بها؟ ما هي الطريقة التي ينبغي بها تقديم تقارير الخبراء المكتوبة؟

الخيارات

تعيين خبراء أم لا وكيفية تعيينهم

- أ. عدم تعيين خبراء على الإطلاق.
- ب. تعيين خبراء من قبل الأطراف فقط.
- ج. تعيين خبراء من قبل هيئة التحكيم فقط.
- د. تعيين خبراء من قبل كل من الأطراف وهيئة التحكيم.

كيفية اختيار الخبراء المعيّنين من قبل الأطراف

- أ. اختيار خبير من قبل الأطراف أو من مستشارهم.
- ب. اختيار خبير مقترح من قبل المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية بناءً على طلب الأطراف.

كيفية اختيار الخبراء المعيّنين من قبل هيئة التحكيم

- أ. الاختيار من هيئة التحكيم فقط بعد الحصول على ملاحظات الأطراف على الخبير المعين، بما في ذلك ما يتعلق باستقلال الخبير ونزاهته. وهذا الخيار يتضمن اختيار هيئة التحكيم لخبير مقترح من

المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية بناءً على طلب من هيئة التحكيم.

ب. اختيار خبير من هيئة التحكيم متفق عليه من قبل الأطراف أو من قائمة الخبراء المقدمة من قبل الأطراف بشكل مشترك.

تقديم التقارير الكتابية

أ. التقارير المنفصلة التي تقدم بها الخبير المعين من قبل كل طرف.

• يمكن تقديم هذه التقارير مع مذكرات الأطراف أو بعد تقديم الأطراف لإفادات شهود الواقع الخاصة بهم.

• ويجوز تقديم هذه التقارير في وقت واحد أو بالتتابع.

ب. بدلاً من تقديم التقارير المنفصلة أو بعد تقديمها، يجتمع الخبراء المعينون من قبل الأطراف لتحديد نقاط الاتفاق والخلاف، وكذلك لتقديم التقارير التي توضح مواقفهم ذات الصلة بشأن نقاط الخلاف.

ج. إعداد هيئة التحكيم لوثيقة المهمة الخاصة بالخبراء المعينين من قبل هيئة التحكيم بعد تقديم المشروع إلى الأطراف لتقديم الملاحظة. وبعد ذلك، يقدم الخبير تقريراً كتابياً يستند إلى وثيقة المهمة.

المزايا والعيوب

قد يكون من الضروري عرض مسائل فنية معينة من خلال آراء الخبراء. وفي بعض الحالات، قد تلعب آراء الخبراء دوراً حاسماً في الدعوى. ومع ذلك، فإن استدعاء الشهود الخبراء يزيد إلى حد كبير من مدة وتكلفة دعوى التحكيم.

وإذا كان لابد من استدعاء خبراء، فيجب عندئذ مراعاة مزايا وعيوب استدعاء الخبراء المعينين من قبل الأطراف و/أو الخبراء المعينين من قبل هيئة التحكيم. ففي بعض الحالات الخاصة، فقد يكون الخبير المعين من قبل هيئة التحكيم الأكثر إقتناعاً بالنسبة للمحكمن الآتين من ثقافات قانونية بعينها، غير أن الاعتماد على الخبير المعين من قبل هيئة التحكيم يحرم الأطراف من بعض درجات التحكم. وسواء كان من الضروري طلب استدعاء خبير معين من قبل هيئة التحكيم، فإن ذلك

يُعد أحد الأمور الهامة الخاصة بالاستراتيجية التي يتعين النظر فيها على أساس كل دعوى على حدة.

إن اللجوء إلى الخبير المعين من قبل هيئة التحكيم فقط، بدون أي خبراء معينين من قبل الأطراف، سيكون بلا شك الخيار الأقل كلفة. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات لا يتمكن فيها الأطراف من مناقشة أو اختبار آراء الخبير المعين من قبل هيئة التحكيم بصورة كافية بدون مساعدة خبراء معينين من قبل الأطراف. وسوف يزيد اللجوء إلى كليهما من الوقت والتكلفة.

تحليل التكلفة / الفائدة

تعيين خبراء أم لا وكيفية تعيينهم

يمكن أن يكون السؤال الخاص بتعيين خبراء أم لا معقداً ويتطلب النظر في العديد من العوامل، بما في ذلك طبيعة المسائل، والخلفية القانونية والثقافية لهيئة التحكيم، وتوفر الخبراء، واستراتيجية الدعوى، والأثر على الوقت والتكلفة. وسيكون الاعتبار الرئيسي هو ما إذا تم تسويق التكلفة والوقت المرتبطان بالشهود الخبراء بحاجة حقيقة في الدعوى محل النظر.

كيفية اختيار الخبراء المعينين من الأطراف

أ. اختيار خبير من الأطراف أو من مستشارهم

لتقديم دليل على المسائل التي تتطلب خبرة، يجوز للأطراف أو مستشارهم اختيار خبير خارجي لتقديم تقرير الخبير. وبدلاً من ذلك، يمكن تقديم دليل على هذه المسائل من الخبراء الفنيين الداخليين التابعين للأطراف. ويمكن أن يكون الخبراء الداخليين على دراية كبيرة بمجالهم ولديهم معرفة علمية بالمسائل الفنية المحددة في الدعوى. ويوجد حتى الآن خطر قد تنظر إليه هيئة التحكيم على أنه جزئي. ويمكن أن يكون الخبراء الخارجيين أكثر تكلفة وأكثر استهلاكاً للوقت، ولكن يمكن اعتبارهم أكثر حيادية استناداً إلى مؤهلاتهم وسلوكهم المهني.

ب. اختيار خبير مقترح من المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لفرقة التجارة الدولية بناءً على طلب أحد الأطراف.

يقدم المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية للأطراف وهيئة التحكيم خدمة إيجاد خبراء من مجموعة واسعة من القطاعات والبلدان. ويمكن أن يُسرّع ذلك عملية تحديد الخبراء وتقليل التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنعكس حقيقة أن الخبير المعين من أحد الأطراف محدد من المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية جيداً على مؤهلات الخبير واستقلاله ونزاهته.

كيفية اختيار الخبراء المعينين من هيئة التحكيم

أ. الاختيار من هيئة التحكيم فقط بعد الحصول على ملاحظات الأطراف على الخبير المعين، بما في ذلك ما يتعلق باستقلال الخبير ونزاهته. ويتضمن هذا الخيار اختيار هيئة التحكيم لخبير مقترح من المركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية بناءً على طلب من هيئة التحكيم.

يمكن أن يكون اختيار الخبير من هيئة التحكيم وحدها أكثر سرعة، كما من شأنه أن يتفادى النزاعات بين الأطراف بشأن مدى تناسب مقترحاتهم ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تعيين خبير واحد إلى تقليل الوقت والتكلفة. ولكن، تستبعد هذه الطريقة الأطراف من عملية الاختيار وتسبب خطراً بأن الخبير المختار يمكن ألا يفي بتوقعات الأطراف. والعيب الإضافي من منظور الأطراف هو إمكانية بقاء محتوى رأي الخبير غير معروف لهم حتى تقديمه أمام هيئة التحكيم.

ب. اختيار خبير من هيئة التحكيم متفق عليه من الأطراف أو من قائمة من الخبراء مقدمة من الأطراف بشكل مشترك.

يمكن أن تستغرق هذه العملية وقتاً أكثر من تعيين خبير من هيئة التحكيم فقط، ولكن تتميز بتقييد الاختيار لخبير مقبول من الأطراف وهيئة التحكيم. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تعيين خبير واحد إلى تقليل الوقت والتكلفة. ولكن، سيكون العيب المحتمل من منظور الأطراف أيضاً هو إمكانية بقاء محتوى رأي الخبير غير معروف لهم حتى تقديمه أمام هيئة التحكيم.

تقديم التقارير الكتابية

- أ. التقارير المنفصلة من الخبير المعين من كل طرف.
- يمكن تقديم هذه التقارير مع مذكرات الأطراف أو بعد تقديم الأطراف لإفادات شهود الواقع الخاصة بهم.
- إن تقديم دليل الخبير مع مذكرات الأطراف يتميز بأنه يُوفر فهماً أكثر شمولية لدعوى هؤلاء الأطراف. كما يمكن أن يساعد في التركيز على محتوى أي مذكرات لاحقة خاصة بالجوانب الفعلية بدلاً من الجوانب المفترضة التي يمكن تقديم دليل الخبير فيها. ويكون العيب هنا أن دليل الخبير يمكن ألا يأخذ في الاعتبار أي أدلة مقدمة من الطرف الآخر في إفادات الشهود، أو تقارير الخبير اللاحقة، أو المذكرات اللاحقة، ويمكن أن تكون غير كاملة أو تخلق الحاجة لدليل خبير تكميلي.
- يجوز تقديم هذه التقارير بالتزامن أو بالتتابع.
- عندما تكون نقاط الخلاف واضحة بشكل كافٍ، سيكون التقديم المتزامن للتقارير أسرع بشكل عام من التقديم المتتابع لأنه سيؤدي إلى عدد أقل من الجولات. ولكن، عندما لا تكون نقاط الخلاف واضحة بشكل كافٍ، يمكن أن يؤدي التقديم المتزامن إلى عدم توافق أو تجاوب أدلة الخبير مع بعضها البعض، مما سيؤدي بالفعل إلى زيادة الوقت والتكلفة.
- سيعتمد الاختيار المطلق أيضاً على اعتبارات استراتيجية أو فنية تتعدى مسائل الوقت والتكلفة.
- ب. بدلاً من تقديم التقارير المنفصلة أو بعد تقديمها، يجتمع الخبراء المعينون من الأطراف لتحديد نقاط الاتفاق والخلاف ويقدمون التقارير التي توضح مواقفهم ذات الصلة بشأن نقاط الخلاف.
- يمكن أن يكون تقديم تقارير الخبير الكتابية مكلفاً وأكثر استهلاكاً للوقت. وسيؤدي تضيق نطاق تلك التقارير إلى تقليل الوقت والتكلفة. وإذا ما مُنح الخبراء المعينون من قبل الأطراف الفرصة للاجتماع مع بعضهم البعض وتحديد نقاط الخلاف بوضوح، يمكن اختصار تقاريرهم والتركيز على نقاط الخلاف.

ج. إعداد هيئة التحكيم لوثيقة المهمة الخاصة بالخبراء المعينين من هيئة التحكيم بعد تقديم المشروع إلى الأطراف لتقديم الملاحظات. وبعد ذلك، يقدم الخبير تقريراً كتابياً يستند على وثيقة المهمة.

من المهم ضمان تركيز الخبير المعين من هيئة التحكيم وتقدير الرأي على المسائل المحددة في النزاع في نطاق مجالات الخبرة ذات الصلة. وتم إعداد وثيقة المهمة لهذا الغرض. وبإتاحة تقديم الملاحظات وتقديم مدخلات لوثيقة المهمة، سيكون للأطراف درجة من التحكم على العملية.

أسئلة مطروحة

1. هل ثمة حاجة حقيقية لتعيين الخبراء أو هل يمكن رفع الدعوى بشكل فعال دون دليل الخبير؟
2. هل يوجد خبراء معينون من الأطراف، أو خبراء معينون من هيئة التحكيم أو كليهما؟
3. ما هي الطريقة المناسبة لاختيار الخبراء المعينين من الأطراف أو الخبراء المعينين من هيئة التحكيم، بحسب ما يقتضيه الحال؟
4. في حالة وجود خبراء معينين من الأطراف، كم عدد الخبراء اللازمين فعلياً؟
5. متى يجب على الخبراء تقديم التقارير وبأي شكل؟
6. هل يجب تقديم التقارير بالتزامن أو بالتتابع؟
7. هل يجب على الخبراء المعينين من الأطراف الاجتماع لتحديد نقاط الاتفاق والخلاف؟
8. في حالة انعقاد هذا الاجتماع، هل يجب أن يكون المستشار حاضراً في الاجتماع؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

النظر في تجنب وجود أكثر من خبير معين من أحد الأطراف لكل موضوع في كل جانب.

النظر إن كانت هناك حاجة لوجود شاهد خبير في المسائل القانونية. ويمكن توفير الكثير من الوقت والجهد إذا تم الترافع في المسائل القانونية من المستشار الخارجي في المذكرات الخاصة به وفي جلسة الاستماع للمرافعة.

صحيفة الموضوع (10) : جلسة الاستماع للمرافعة في موضوع المنازعة (بما في ذلك مسائل الشهود)

مقدمة

وفقاً للبند (2) من المادة الخامسة والعشرين من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية، يجب عقد جلسة استماع للمرافعة في حالة طلب أحد الأطراف. وعلاوة على ذلك، وفقاً للبند (2) والبند (3) من المادة الخامسة والعشرين، يجوز لهيئة التحكيم سماع الأطراف، أو الشهود، أو الخبراء، أو أي شخص آخر، إذا قررت ذلك من تلقاء نفسها. يتكلف عقد جلسات استماع المرافعة مبالغ كبيرة وكلما زادت مدتها، زادت تكلفتها.

المسائل: هل من الضروري عقد جلسات الاستماع للمرافعة على الإطلاق؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يوجد حاجة لعقد أكثر من جلسة استماع للمرافعة؟ ما هي المدة المناسبة لجلسة استماع المرافعات، وكيف يمكن تنظيمها؟

الخيارات

أ. عدم عقد جلسات استماع للمرافعات وإصدار القرار في الدعوى فقط بناءً على المستندات المقدمة من الأطراف.
ب. عقد أكثر من جلسة استماع للمرافعة، كما يلزم.
عند عقد جلسة الاستماع للمرافعة، يجب النظر في العديد من الخيارات، بما في ذلك:

- الموقع المناسب.
- التواريخ.
- الحاضرون.
- المدة المناسبة.
- توزيع الوقت بين الأطراف.

- وجود بيانات افتتاحية و/أو ختامية من عدمه ومدتها.
- وجوب إجراء استجواب مباشر، واستجواب شهود الخصم، و/أو عقد مؤتمرات الشهود لشهود الواقع والخبراء من عدمه.
- وجوب تسجيل الاستماع للمرافعة من عدمه، وفي حالة الوجوب، ضرورة إجراء التسجيلات اليومية و/أو التسجيلات الحية (مثل تسجيلات الوقت الفعلي المتوفرة إلكترونياً للمشاركين خلال الاستماع للمرافعة) من عدمها.
- عند الحاجة إلى الترجمة، هل يجب أن تكون تتبعية أو فورية.
- استخدام المؤتمرات المصورة (فيديو كونفرنس) لجلسة الاستماع للمرافعة بالكامل أو جزء منها.

المزايا والعيوب

تُعتبر المرافعات الشفهية عنصراً رئيسياً للأطراف لتقديم الدعاوى الخاصة بهم وكذلك للمحكمين لفهم وتقييم الدليل. على الجانب الآخر، تُعتبر المرافعات الشفهية عادةً واحدة من أكثر المراحل تكلفة واستهلاكاً للوقت في العملية التحكيمية. وتنشأ التكاليف نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك الإعداد الشامل والذي يكون ضرورياً دائماً وعدد الأشخاص الحاضرين للمرافعة. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يتم تأجيل التحكيم نتيجة لصعوبة إيجاد وقت مناسب للطرفين لجميع المشاركين من ذوي الصلة. ومع ذلك، يمكن تقليل الوقت والتكلفة عن طريق الخيارات المناسبة فيما يتعلق بتنظيم الاستماع للمرافعات.

تحليل التكلفة/ الفائدة

عند تقرير طلب الاستماع للمرافعة أو الموافقة عليه، يجب أن يأخذ الأطراف في اعتبارهم العديد من العوامل. ويجب أن تكون جلسات الاستماع للمرافعة أكثر إفادة عندما يوجد مسائل متنازع عليها في الوقائع يجب مناقشتها من جانب شهود الوقائع وشهود الخبراء. ويجوز

للأطراف المضي قدماً في الإجراءات دون استماع للمرافعة، في الحالات التالية:

- تحول الدعوى حصراً على مسائل تفسير العقد التي لا تحتاج لشهادة الشهود.
- تحول الدعوى حصراً لمسألة قانونية
- عدم مشاركة مدعى عليه.
- انخفاض قيمة المنازعة
- ضرورة اتخاذ قرار سريع.

وينبغي تحديد ما إذا كانت الفوائد المحتملة للاستماع للمرافعة تبرر ما يرتبط لها من وقت وتكلفة. ويمكن للخيارات المتعلقة بتنظيم جلسات الاستماع للمرافعة تقليل الوقت والجهد ويمكن أن تؤثر على القرار الخاص بعقد جلسة استماع للمرافعة أم لا.

الموقع المناسب

وفقاً للبند (2) من المادة الثامنة عشر، يجوز لهيئة التحكيم عقد جلسات الاستماع للمرافعة في أي مكان، وليس بالضرورة مكان التحكيم. ويمكن تقليل تكلفة جلسة الاستماع إذا تم اختيار المكان المرجح أن يكون مفيداً من حيث التكلفة.

التواريخ

تقديماً للتأخير، يجب تحديد تاريخ جلسة الاستماع للمرافعة في أقرب فرصة معقولة وتسجيلها في تقويمات الجميع. ومن الناحية المثالية يجب تحديد تاريخ جلسة الاستماع للمرافعة خلال جلسة إدارة الدعوى الأولى.

الحاضرون

يجب أن يكون عدد الحضور مقصوداً على من يلزم لهم فعلياً إجراء جلسة الاستماع.

يمكن تقليل الوقت والتكلفة إذا شارك ممثلو الأطراف المبلغون وممن هم على دراية ولديهم سلطة اتخاذ القرار في إعداد جلسة الاستماع للمرافعة وحضورها. وسيكون هذا الشخص في وضع يسمح له اتخاذ

قرارات الوقت/التكلفة بالتشاور مع المستشار الخارجي. وبالنسبة للشركات، يكون الممثل عادةً هو المستشار الخاص. وبالنسبة للدول والكيانات الحكومية، يجوز تعيين شخص لديه سلطة اتخاذ القرار.

المدة المناسبة

لا يوجد مدة محددة لجلسات الاستماع للمرافعة بموجب القواعد. وعملياً، يطلب الأطراف عادةً عقد جلسات الاستماع للمرافعة التي لا تكون أطول من اللازم. وكلما زادت مدة الاستماع للمرافعة، كلما زادت التكلفة. ويجب اختيار مدة جلسة الاستماع بعناية بحيث لا تستغرق وقتاً أكثر من اللازم لتقديم الدعوى بشكل كافٍ.

استخدام البيانات الافتتاحية والختامية ومدتها

يُعتبر البيان الافتتاحي فرصة لعمل ملخص وتحليل الدعوى ويمكن أن يساعد في التركيز على اهتمام هيئة التحكيم بالمسائل الرئيسية. وكلما كانت البيانات أطول، زادت التكلفة. وعند تفصيل الدعوى كاملةً بالفعل في المذكرات مع المستندات الداعمة وإفادات الشهود، قد لا يكون من الضروري إعادة هذه الأمور في البيان الافتتاحي.

يُعتبر البيان الختامي فرصة لعمل ملخص وتلخيص ما حدث خلال جلسة الاستماع للمرافعة. ومع ذلك، قد لا تكون للبيان فائدة تذكر إذا لم تُمنح الأطراف وقتاً كافياً لإعداد بيان ختامي. وعلاوة على ذلك، قد لا يكون من الضروري عمل بيان ختامي ومذكرة ما بعد المرافعة، حيث يُرجح أن تكرر بعضها البعض وتزيد الوقت والتكلفة دون داعٍ.

الاستجواب المباشر، واستجواب شهود الخصم، وعقد مؤتمرات الشهود

في بعض الأنظمة القانونية، غالباً ما يقع عبء استجواب الشهود على هيئة التحكيم، مع دعوة مستشار كل طرف لطرح أسئلة متابعة. ووفقاً لهذا النهج، لا يوجد استجواب مباشر أو استجواب شهود الخصم.

في بعض الأنظمة القانونية الأخرى، وعلى نحو متزايد في التحكيم الدولي، غالباً ما يتولى المستشار عملية استجواب الشهود من خلال الاستجواب المباشر واستجواب شهود الخصم، مع حق هيئة التحكيم في التدخل بطرح أسئلة في نهاية شهادة الشاهد.

سيؤدي النهج الأول في الغالب إلى عقد جلسات استماع للمرافعات أقل في الوقت والتكلفة. وسيوفر النهج الثاني عادةً استجواباً أكثر شمولاً للشهود. وحيث أن النهج الأول يتيح لهيئة التحكيم التحكم بشكل أكبر، فإن المجال المتوفر للأطراف لاتخاذ قرارات التكلفة/ الفوائد يكون محدوداً. وبينما يكون إجمالي المدة والتكلفة في النهج الثاني أكبر، فإنه يوجد العديد من الخيارات لتقليل الوقت والتكلفة، كما يلي:

الاستجواب المباشر

الاستجواب المباشر هو استجواب الشهود من الطرف الذي قدم هذا الشاهد. وفي التحكيم الدولي، غالباً ما يقدم الشهود إفادات مكتوبة تعرض أدلتهم. وعند تقديم هذه الإفادات، يمكن الاستغناء عن الاستجواب المباشر بالكامل أو تقليل مدته (من 10 إلى 15 دقيقة). وسيؤدي ذلك إلى تقليل وقت وتكلفة جلسات الاستماع للمرافعة.

استجواب شهود الخصم (الإستجواب المقابل)

استجواب شهود الخصم هو استجواب الشهود من الطرف الخصم. وإذا خُصص وقت كامل لكل طرف خلال جلسة الاستماع، يحق لكل طرف تحديد زمن الاستخدام لكل شاهد طالما أنه لا يتجاوز الوقت الإجمالي. وبدلاً من ذلك، يمكن تقليل الوقت والتكلفة عن طريق وضع حدود زمنية لاستجواب شهود الخصم.

ويجب أيضاً النظر في النطاق المناسب لاستجواب شهود الخصم. ويمكن أن يؤدي تحديد نطاق استجواب شهود الخصم للمسائل التي تتضمنها إفادة الشاهد أو الاستجواب المباشر، إن وُجد، إلى تقليل تكلفة جلسات الاستماع للمرافعة.

في حالة عدم ضرورة استجواب بعض شهود الخصم الذين قدموا إفادات عن الطرف الآخر، يمكن توفير الوقت والتكلفة بعدم استجوابهم. وفي هذه الحالة، يجب الحصول على موافقة الطرف الآخر أو أمر من هيئة التحكيم ينص على أن القرار بعدم استجواب أحد شهود الخصم لا يشكل اعترافاً بحقيقة الإفادة الكتابية لهذا الخصم.

عقد مؤتمرات الشهود

يمكن أن يعمل عقد مؤتمرات الشهود كبديل أو إضافة إلى استجواب شهود الخصم. وفي عقد مؤتمرات الشهود، يتم استجواب اثنين أو أكثر من الشهود يتعاملون مع نفس مجال الأدلة معاً إما من خلال هيئة التحكيم أولاً ثم من خلال مستشار أو العكس. يتم منح الشهود الفرصة أيضاً لمناقشة بعضهم البعض.

يمكن لعقد مؤتمرات الشهود ولا سيماً (عقد مؤتمرات شهود الخبراء) أن يوفر الوقت والتكلفة بقدر ما يساعد على التركيز على مجالات الخلاف حول الأدلة وتوضيحها وحلها.

في حالة قيام هيئة تحكيم بتوجيه عقد مؤتمرات الشهود، فإنه يتعين على المحكمين الاستعداد المسبق بعناية من أجل القدرة على أداء دورهم الاستجابي بشكل فعال. وقد يؤدي ذلك إلى حرمان الأطراف من بعض السيطرة على عرض الدعوى.

في حالة قيام المستشارين بتوجيه عقد مؤتمرات الشهود، فإنهم يحتفظون بسيطرة أكبر على العملية ويمكن أيضاً إجراء مناقشة بين الشهود. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك هيئة التحكيم فرصة لتوجيه الأسئلة الخاصة بها. ورغم ذلك، من الممكن فقدان بعض من مزايا عقد مؤتمرات الشهود إذ قد تكون العملية أطول وأكثر تكلفة وأقل تركيزاً.

طبيعة التسجيلات، عند الضرورة

التسجيلات باهظة الثمن، وخاصة التسجيلات اليومية والتسجيلات الحية (مثل تسجيلات الوقت الفعلي المتوفرة إلكترونياً للمشاركين خلال الاستماع للمرافعة). يتعين اتخاذ قرار التكلفة/الفائدة بشأن ما هو ضروري بشكل فعلي. يتمكن الأطراف وهيئة التحكيم بفضل التسجيل من الحصول على سجل كامل ودقيق بشأن الأدلة المقدمة في جلسة الاستماع. وقد يكون ذلك مفيداً للأطراف عند إعداد مذكرات ما بعد جلسة المرافعة، إن وجدت، وهيئة التحكيم عند إعداد حكم التحكيم. وفي الدعاوى ذات القيمة المنخفضة أو البسيطة، قد يكون من الممكن توفير تكلفة التسجيل دون تحمل خسارة كبيرة.

وفي الحالات المعقدة لدى العديد من الشهود، من الممكن تعديل التسجيلات اليومية والتسجيلات الحية بشكل جيد. سيؤدي ذلك إلى تسهيل الاستجواب الفعال لشهود الخصم وقد يفيد عند الاستعداد لمزيد من استجواب الشهود.

الترجمة المتعاقبة أو الفورية، عند الضرورة

يجب الاختيار بين الترجمة الفورية والمتعاقبة.

تتطلب الترجمة المتعاقبة عدداً أقل من المترجمين والمعدات، ولكن تزيد مدتها عن ضعف مدة الترجمة الفورية، مما يجعل ذلك مكلفاً بشكل أكبر لا سيما بسبب الوقت الإضافي الذي سيقتضيه المحامون والخبراء في جلسة المرافعة. ورغم أن من السهل التحكم في دقة الترجمة المتعاقبة، فإنه يجب مقارنة هذه الميزة مع الوقت والتكلفة الكبيرة التي قد تضيفها إلى جلسة المرافعة.

استخدام المؤتمرات المصورة (فيديو كونفرنس) لجلسة الاستماع للمرافعة بالكامل أو لجزء منها.

رغم أنه يُفضل عموماً عقد جلسات المرافعة بحضور المحكمين بأنفسهم والأطراف والشهود، فإنه يمكن تفادي الوقت الطويل وتكاليف السفر التي قد يتطلبها ذلك من بعض الشهود عن طريق استخدام المؤتمرات المصورة.

أسئلة مطروحة

1. هل تعتبر المرافعات الشفوية ضرورية من أجل الفصل العادل في المسائل محل المنازعة وتبرير الوقت والتكلفة الإضافية التي تتضمنها؟
2. هل من الضروري اختبار إفادة الشاهد المكتوبة عن طريق استجواب شهود الخصم في جلسة المرافعة؟
3. هل يوجد مكان أكثر ملاءمة لجلسة المرافعة من مكان التحكيم؟
4. ما هو أقرب وقت يمكن فيه تحديد مواعيد جلسة المرافعة؟
5. من الذي يتعين عليه فعلاً حضور جلسة المرافعة؟

6. هل يجب السماح لشهود الواقع و/أو شهود الخبراء بحضور جلسة المرافعة أثناء قيام الشهود الآخرين بالإدلاء بشهادتهم؟
7. مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المسائل محل المنازعة وقيمة المنازعة وعدد الشهود، ما العدد الإجمالي للأيام اللازمة فعلاً لجلسة المرافعة؟ هل المدة المقترحة لجلسة المرافعة مبررة من حيث التكلفة؟
8. كيف يجب توزيع الوقت الإجمالي لجلسة المرافعة بين الأطراف؟
9. هل يجب وجود بيان افتتاحي، وإذا كان الأمر كذلك، ما المدّة الزمنية التي يجب أن يستغرقها؟ هل من الضروري فعلاً وجود كل من البيان الختامي ومذكرة ما بعد جلسة المرافعة؟ وإذا كان هناك بيان ختامي، فما هي المدّة الزمنية التي يجب أن يستغرقها وما مقدار الوقت الذي يجب تخصيصه في إعداد هذا البيان؟
10. هل يتعين استجواب كل شاهد؟
11. أي من مجالات الأدلة يتطلب الفحص وما هي الطريقة الأكثر فاعلية لعملية الفحص (استجواب شهود الخصم أم عقد مؤتمرات الشهود)؟
12. هل يجب تسجيل جلسة المرافعة وإذا كان الأمر كذلك، هل يتعين وجود تسجيلات يومية و/أو تسجيلات حية؟
13. إذا كانت الترجمة ضرورية، فهل يجب أن تكون ترجمة متعاقبة أم ترجمة فورية؟
14. هل يجب استخدام المؤتمرات المصورة (فيديو كونفرنس) لجلسة الاستماع للمرافعة بالكامل أم لجزء منها؟

صحيفة الموضوع (11): المذكرات الختامية (ما بعد جلسات المرافعة)

مقدمة

يكون لدى الأطراف في التحكيم الفرصة لتقديم حججهم القانونية والوقائع ذات الصلة في مذكرات ما بعد جلسة المرافعة وخلال جلسة المرافعة نفسها. والمسألة هنا فيما إذا كان ضرورياً أو مفيداً للأطراف تقديم مذكرات ما بعد جلسة المرافعة.

ويمكن استخدام مذكرات ما بعد جلسة المرافعة للفت انتباه هيئة التحكيم للوقائع ذات الصلة التي نشأت في جلسة المرافعة ووضعها في سياق الطلبات والدفع. ويمكن صياغة ذلك بطريقة تساعد هيئة التحكيم عند صياغة الحكم التحكيمي. وفي بعض الحالات، يجوز لهيئة التحكيم تحديد المسائل الرئيسية التي يجب معالجتها من الأطراف في مذكرات ما بعد المرافعة.

وإذا تم تقديم البيانات الختامية في نهاية جلسة المرافعة، قد تكون مذكرات ما بعد جلسة المرافعة غير ضرورية. وبالمقابل، إن كانت هناك مذكرات ما بعد جلسات المرافعة، قد تصبح البيانات الختامية غير ضرورية.

المسألة: هل يجب وجود مذكرات ما بعد جلسة المرافعة و/أو بيانات ختامية؟

الخيارات:

أ. الانتقال مباشرة من جلسة المرافعة إلى الحكم دون بيانات ختامية أو مذكرات ما بعد جلسة المرافعة.

ب. تقديم بيانات ختامية بعد المرافعة أو في أي وقت متفق عليه، ولكن لا يوجد مذكرات ما بعد جلسة المرافعة.

ج. تقديم مذكرات ما بعد جلسة المرافعة ولكن دون بيانات ختامية.

د. تقديم بيانات ختامية ومذكرات ما بعد جلسة المرافعة.

هـ. يمكن تقديم مذكرات ما بعد المرافعة، إن وُجدت، بالتزامن أو بالتتابع، ويمكن أن يكون هناك أكثر من جولة أو مذكرة ما بعد جلسة المرافعة.

المزايا والعيوب

يمكن أن تحقق جلسات ما بعد المرافعة العديد من الأهداف المفيدة على النحو المذكور أعلاه. وفي جلسات المرافعة الطويلة والمعقدة، قد يكون ضرورياً لكل طرف تلخيص ما تم إثباته في جلسة المرافعة. ويمكن أن تتضمن مذكرات ما بعد جلسة المرافعة مراجع قيمة لتسجيل المرافعة وتقديم ملخص نهائي قصير من الأدلة ووقائع القضية، والتي قد تكون ذات قيمة كبيرة لهيئة التحكيم عند صياغة الحكم.

وبالمقابل، فإن مذكرات ما بعد جلسات المرافعة تزيد من تكلفة التحكيم وقد تؤخر إصدار حكم التحكيم. وإضافة إلى ذلك فإنها قد لا تكون مفيدة كثيراً إن كانت مجرد تكرار للوقائع والحجج التي فهمتها هيئة التحكيم بالفعل على أكمل وجه.

تحليل التكلفة / الفائدة

يجب أن يكون الوقت والتكلفة الإضافية المطلوبة لمذكرات ما بعد جلسات المرافعة متوازنة مقابل ما يُحتمل أن تحققه من الأهداف المبينة أعلاه. فعلى سبيل المثال، ستكون مذكرات ما بعد جلسات المرافعة مفيدة بشكل خاص عند وجود العديد من الشهود، والوقائع المعقدة أو المتنازع عليها، أو استجواب ممتد لشهود الخصم. وفي جميع الحالات، يجب أن يكون الوقت والتكلفة المرتبطان بمذكرات ما بعد جلسات المرافعة متوازنان مقابل أثرهما الممكن على حكم هيئة التحكيم.

ويمكن عادةً تقليل الوقت والنفقات المرتبطة بمذكرات ما بعد جلسات المرافعة إذا تم الاتفاق على تدابير تجعلها مختصرة وقصيرة نسبياً، مثل تحديد عدد الصفحات.

أسئلة مطروحة

1. هل تسوغ هذه القضية مزيداً من الوقت والنفقات لمذكرات ما بعد جلسات الاستماع أو البيانات الختامية أو كلاهما؟
وعلى وجه التحديد،
2. هل تُعتبر مذكرات ما بعد جلسات المرافعة مفيدة فعلاً أو ضرورية لطرف لتقديم دعوى لهيئة التحكيم، وإذا كان هذا هو الحال، فلماذا؟
3. ما هي التكلفة المقدرة لإعداد مذكرات ما بعد جلسات الاستماع؟
4. هل تستحق الفائدة التكلفة، وإن كان الأمر كذلك، فلماذا؟

نقاط أخرى تؤخذ في الاعتبار

فكّر في تحديد نطاق وطول ووقت مذكرات ما بعد جلسات المرافعة. فكّر في تقديم مذكرات ما بعد جلسات المرافعة في وقت واحد لتوفير الوقت. وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد فعلاً إتاحة مدة زمنية لكل طرف للرد بإيجاز على مذكرة ما بعد جلسة المرافعة المقدمة من الطرف الآخر. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون للمذكرات المقدمة في وقت واحد نتيجة غير مرغوبة إذ تخلق حاجة إلى المزيد من جولات تقديم المذكرات. ولذلك، يجب الحرص على التحديد المناسب لمواصفات مذكرات ما بعد جلسات المرافعة.

ويمكن أن تتضمن مذكرات ما بعد جلسات المرافعة مذكرات خاصة بالتكاليف، والتي لا يتم عادةً مناقشتها في جلسة المرافعة. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى توفير الوقت.

لجنة التحكيم والحلول البديلة للمنازعات بغرفة التجارة الدولية

إنّ لجنة غرفة التجارة الدولية المعنية بالتحكيم والتسوية الوديةّ للمنازعات هي جهاز غرفة التجارة الدولية الذي يضطلع بوضع القواعد وإجراء البحوث من أجل خدمات تسوية المنازعات. كما أنّها مؤسّسة فكر فريدة من نوعها بشأن تسوية المنازعات الدولية. وتضطلع هذه اللجنة بصياغة وتنقيح قواعد غرفة التجارة الدولية المتعدّدة حول تسوية المنازعات والتي تشمل مجالات التحكيم والوساطة ومجالس تسوية المنازعات واقتراح وتعيين الخبراء والمحكمين المحايدين وإدارة إجراءات الخبراء.

تقوم اللجنة كذلك بتقديم تقارير وتوجيهات فيما يتعلق بالجوانب القانونية والاجرائية والتطبيقية لفضّ المنازعات. أما فيما يتعلق بالجانب البحثي، فإنّ اللجنة تقترح سياسات تهدف إلى ضمان فض المنازعات بنجاحة وبأقلّ تكلفة وتوفّر مصادر بحثية مهمة لتيسير المنازعات. يقع نشر بحوث اللجنة طباعة وعلى الانترنت.

تضمّ اللجنة مجموعة من الخبراء في مجال فضّ المنازعات الدولية من جميع أنحاء العالم ومن أنظمة قانونية مختلفة. كما تضمّ حالياً أكثر من ستمائة عضو من ما يقارب التسعين بلداً. تنظّم اللجنة جلستين علنيتين كل سنة والتي من خلالهما يتم مناقشة القواعد والمواد الجديدة ثم التصويت عليها. فيما بين هاتين الجلستين، يتمثل عمل اللجنة في إجراء ورشات عمل أصغر.

تهدف هذه اللجنة إلى:

- نشر على نطاق واسع خدمات فض المنازعات الدولية عن طريق آليات التحكيم والوساطة والخبرة ومجالس تسوية المنازعات وغيرها من طرق فضّ المنازعات.
- توفير توجيهات فيما يتعلق بمجموعة من القضايا والمواضيع ذات الأهمية في مجال فضّ النزاعات الدولية مع عناية خاصّة بكلّ ما من شأنه تطوير خدمات فض المنازعات.
- خلق رابط بين المحكمين والمستشارين والمستخدمين لتمكين آلية فضّ المنازعات لغرفة التجارة الدولية من الإستجابة بنجاحة لإحتياجات المستخدمين.

لجنة التحكيم والحلول البديلة للمنازعات بغرفة التجارة الدولية

www.iccwbo.org/policy/arbitration

arbitration.commission@iccwbo.org

الهاتف: +33 (0)1 49 53 30 43

الفاكس: +33 (0)1 49 53 57 19

